



تحليل القوة في الجغرافية السياسية النمو السكاني في الجمهورية العربية السورية دراسة حالة

د. أحمد محمد حيدان

مدرس / كلية الآداب / قسم الجغرافية / جامعة تشرين / اللاذقية / سوريا

٢٠١٣/١٢/٣٠ تاريخ قبول البحث ٢٠١٣/١١/٢١ تاريخ استلام البحث

مستخلص البحث

يعد النمو السكاني أحد الموضوعات التي تحرص الجغرافية السياسية على دراستها، كونه يمثل خلاصة تأثير العوامل المختلفة على السكان. ولما يترتب عليه من نتائج وتداعيات ترك آثارها ليس فقط في بنية الدولة وتركيبها الداخلي بل وفي سياساتها الخارجية أحياناً. وترتيباً على ذلك فإن تناول مثل هذه الموضوعات يعد مسألة مهمة بمنظور الأمن الوطني السوري في نواحيه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

تتلخص إشكالية البحث بأن الصورة الحالية للنمو السكاني في سوريا ونتائجها الجغرافية السياسية المحتملة لا تزال غير واضحة؟ وعليه فقد جاء البحث محاولة لكشف الأبعاد الجغرافية السياسية لمعدلات النمو السكاني في سوريا. منطلقين من فرضية رئيسة مفادها أن المعدلات المرتفعة للنمو السكاني في سوريا في ظل محدودية مواردها الطبيعية وتواضع أدائها الاقتصادي أثقلت خطى سوريا وهي في غمرة كفاحها لتدعيم قوتها. والجدير ذكره أنه تم الاعتماد على منهج تحليل القوة، والمنهج الوظيفي، كمناهج رئيسية. كما شكلت البيانات الإحصائية والتقارير الصادرة عن جهات محلية وعالمية المادة الخام الرئيسية التي اعتمد عليها البحث. وقد انتهى البحث بالعديد من النتائج التي توضح أبرز ملامح القوة والضعف في ظاهرة النمو السكاني في سوريا. كما قدم البحث العديد من المقترنات التي قد تشكل أبعاداً استراتيجية يمكن أن يستند إليها صناع القرار في سوريا.



مقدمة

يعد النمو السكاني من الموضوعات المهمة التي تعنى بها الجغرافية السياسية، لأنّه يمثل خلاصة تأثير العوامل المختلفة على السكان سواء أكانت هذه العوامل تمثل بالولادات أو الوفيات أو أمد الحياة أو الهجرة أو الخصوبة أو حجم الأسرة... إلخ، ولما يترتب عليه من نتائج وتداعيات ترك آثارها ليس فقط في بنية الدولة وتركيبها الداخلي بل وفي سياساتها الخارجية أحياناً.

وتختلف نظرة الجغرافية السياسية عن الجغرافية السكانية في تناولها لموضوع النمو السكاني، فبينما تؤكد الثانية على التباين المكاني للنمو السكاني ومكوناته (المواليد - الوفيات - الهجرة). والعوامل الضابطة له والمؤثرة فيه، "تضيق دائرة النظر" في الجغرافية السياسية في مثل هذه الموضوعات "لتتسع في مناحي" أخرى ترتبط بأثر النمو السكاني على حجم السكان وانعكاس ذلك على الانحدارات الجيوبوليتية، وتحليل أثر النمو السكاني على موارد الثروة والقدرة الطبيعية، فضلاً عن اهتمامها بقياس وضبط إيقاعات العلاقة بين السلوك الديموغرافي (النمو السكاني) والأداء الاقتصادي للدولة، طالما أن أي أداء اقتصادي هو في التحليل الأخير "كافح من أجل القوة" والنمو السكاني إما أن يكون عاملاً مساعداً في هذا الكفاح ومعززاً له، أو معيناً لسعيه معرقاً لخطاه.

باختصار يمكن القول أن الجغرافية السكانية تتعامل مع النمو السكاني كمتغير تابع للأثر إلى حد ما، في حين تشكل مكوناته وعناصره المتغيرات المستقلة للأثر، أما الجغرافية السياسية فترى في النمو السكاني المتغير المستقل للأثر وتداعياته وانعكاساته على بنية الدولة المتغيرات التابعة للأثر^(١).



وتزتيجاً على ذلك جاء الدافع لدراسة إشكالية هذا البحث والتي تتلخص بأن الصورة الحالية للنمو السكاني في سوريا ونتائجها الجغرافية السياسية المحتملة لا تزال غير واضحة؟ وقد انطلق البحث من فرضية رئيسة مفادها أن المعدلات المرتفعة للنمو السكاني في سوريا في ظل محدودية مواردها الطبيعية وتواضع أدائها الاقتصادي أثقلت خطى سوريا وهي في غمرة كفاحها لتدعيم قوتها، فجاءت الخطوات أبطأ من الهم والطموحات في استثمار الموضع وبناء قوة اقتصادية متينة.

وبذلك فإن البحث يهدف إلى دراسة الأبعاد الجغرافية السياسية لمعدلات النمو السكاني في سوريا، من خلال القيام بعملية "جد للقوة"، أو كشف حساب للنمو السكاني لمعرفة ما له وما عليه ومدى مساهمه في قوة الدولة أو ضعفها. وعلى هذا الأساس يعد البحث ضرورياً وبالغ الأهمية ليس فقط لأجل الإدراك والفهم الواعي لهذا المورد وتوظيفه وتنظيمه بالشكل الأمثل. بل لأنه يأخذ بعداً تطبيقياً يتمثل في محاولة تشخيص نقاط القوة في ظاهرة النمو السكاني في سوريا للعمل على تعزيزها، وتحديد نقاط الضعف للعمل على تلافيها، أي أنه يسعى لتمكين القوة وتأصيلها من خلال طرح بعض الخيارات والمقترنات التي قد تشكل أبعاداً إستراتيجية يستند إليها صناع القرار في سوريا.

وقد انصب التفريغ العلمي لإشكالية البحث في ثلاثة محاور رئيسة، المحور الأول اهتم بتحليل الملامح الديموغرافية للنمو السكاني والانحدارات الجيو Boltonية للأنفاق والأحجام الديموغرافية. أما المحور الثاني فحاول أن يحل التوازن بين النمو السكاني والموارد الطبيعية، ليأتي المحور الثالث ويرصد ايقاعات العلاقة بين النمو السكاني والأداء الاقتصادي وأثر ذلك على مستوى المعيشة للمواطن.

والجدير ذكره أن منهج تحليل القوة (Power analysis)، والمنهج الوظيفي (The functional approach)، والمنهج الوظيفي (approach)، كانا



المنهجين الطاغيين على البحث. معتمدين على البيانات الصادرة عن جهات رسمية سورية، أبرزها المكتب المركزي للإحصاء. وجهات رسمية عالمية، كال الأمم المتحدة، والبنك الدولي.

وتتجدر الإشارة أخيراً أنه تم تحديد الإطار الزمني للبحث خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٨١ تاريخ التعداد العام الثالث للسكان والمساكن في سورية، حتى تاريخ عام ٢٠٠٤ تاريخ آخر تعداد للسكان والمساكن في سورية، وقد حرص الباحث على تزويذ البحث بأخر الاحصاءات والبيانات المتوفرة بعد عام ٢٠٠٤، وقد وصلت في معظمها حتى عام ٢٠١٠، وبذلك فإن البحث يكون قد غطى فترة زمنية لا بأس بها تقارب ٢٩ عام. ولا شك أن هذه الفترة كانت كفيلة بإحداث تغيرات تُمكّن الباحث من تحليل والتلامس الأثر أو "الحاسة الجيوسياسية للنمو السكاني". كما أنها كفيلة أيضاً بإحداث تغيرات مرغوب فيها من قبل القائمين على رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية في سورية، لأن هذه الفترة تعني ببساطة خمس إلى ست خطط خمسية.

١: النمو السكاني والأوزان الديموغرافية

١-١: المجتمع السوري بين المرحلة الديموغرافية الفتية وانفتاح النافذة الديموغرافية

انخفاض معدل النمو السكاني في سورية بشكل ملموس، كما يبين الجدول (١)، والشكل البياني (١)، من حوالي (٣٣) بـالألف خلال الفترة (١٩٨١ - ١٩٩٤)، إلى (٢٦,٦) بـالألف بين عامي (١٩٩٥ - ٢٠٠٤)، وتتابع انخفاضه إلى (٢٥,٣) بـالألف بين عامي (٢٠٠٤ - ٢٠١٠)، ومن المتوقع بحسب الفرض المتوسط للإسقاطات السكانية التي قام بها المكتب المركزي للإحصاء^(٢)، أن يواصل هذا المعدل الانخفاض بفعل عوامل



اقتصادية واجتماعية وثقافية متعددة ومتفاعلة فيما بينها إلى معدل وسطي يقدر بـ (١٤,٤) بالآلاف مع نهاية الربع الأول من هذا القرن^(٣).

الجدول (١) معدلات النمو السكاني^(٤) في سوريا خلال الفترة ١٩٨١ -

٢٠٢٥ وتوقعاتها المستقبلية لعام ٢٠١٠

عدد السكان (بالملايين)		معدل النمو السكاني (بالآلاف)	الفترة الزمنية
سنة النهاية	سنة البداية		
١٣,٧٨٢	٩,٠٤٦	٣٣	١٩٩٤ - ١٩٨١
١٧,٩٢١	١٣,٧٨٢	٢٦,٦	٢٠٠٤ - ١٩٩٤
٢٠,٨٦٦	١٧,٩٢١	٢٥,٣	٢٠١٠ - ٢٠٠٤
٢٧,٥٨٠	٢٥,٣١	١٤,٤	٢٠٢٥ - ٢٠٢٠

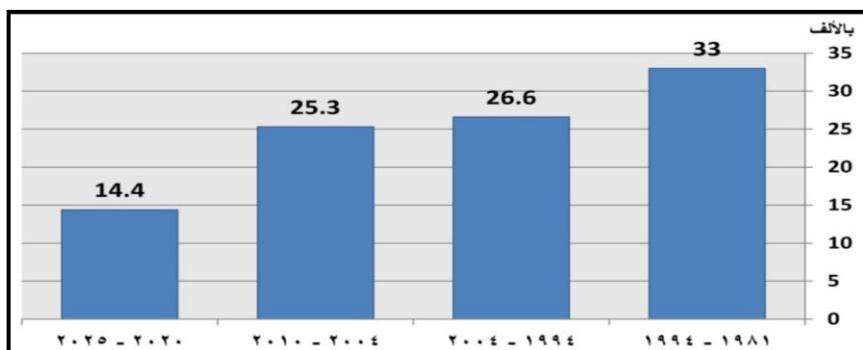
مصدر الأرقام: المكتب المركزي للإحصاء، دراسة الإسقاطات السكانية، المرجع السابق، ص ٦ - ١٦.

وتشير معدلات النمو السابقة أن المجتمع السوري يقع ضمن ما يعرف بالدور demografique الثاني من أدوار النمو السكاني، والذي يعرف أيضاً بالمرحلة demografique الفتية، حيث تشهد البلاد التي تعيش هذه المرحلة - ومنها سوريا - ثورة ديمografique حقيقة بسبب ارتفاع معدل الولادات، وانخفاض معدل الوفيات، ويدل على ذلك ارتفاع عدد سكان سوريا من (٩,٠٤) مليون نسمة تقريباً عام ١٩٨١، إلى (٢٠,٨٦٦) مليون نسمة عام ٢٠١٠، أي أن سوريا زادت حوالي عشرة ملايين ونصف مليون نسمة (١٠,٨٣) خلال ثلاثة عقود تقريباً (٢٩ عام)، بينما احتاجت مدة خمسة وثمانون عاماً تقريباً لتزيد نفس العدد في القرن الماضي، باعتبار أنها زادت من (١,٥) مليون نسمة تقريباً عام ١٩٥٠^(٥)، إلى حوالي (١٢,١) مليون نسمة عام ١٩٩٠^(٦) وهذا ما يجعل النمو السكاني في سوريا



من النوع المعروف " بالنمو السكاني المتفجر" ^(٧). وتجدر الإشارة أن هذه المرحلة تعيشها الآن كثير من المجتمعات دول العالم النامي كالسعودية والسودان ونيجيريا والصومال والسنغال. وقد مرت أوروبا الغربية في هذه المرحلة واستمرت فيها حوالي مئة عام تقريباً حتى الرابع الأخير من القرن التاسع عشر وذلك إثر تقدم الإنتاج وتطور الصناعة ^(٨).

الشكل البياني: (١) معدلات النمو السكاني في سوريا خلال الفترة ١٩٨١ - ٢٠١٠، وتوقعاتها المستقبلية لعام ٢٠٢٥



وتجدر الإشارة أن المجتمع السوري ونتيجة التغير الذي طرأ على حركة الزيادة الطبيعية السكانية، والمتمثل في انخفاض وتيرة معدل الولادات إلى (٣١) بالألف خلال الفترة (١٩٩٤ - ٢٠٠٤)، بعد أن كانت (٤٢) بالألف خلال الفترة (١٩٨١ - ١٩٩٤)، وانخفاض معدل الوفيات إلى (٥) بالألف خلال الفترة (١٩٩٤ - ٢٠٠٤)، بعد أن كان بحدود (٩) بالألف خلال الفترة (١٩٨١ - ١٩٩٤)، نتيجة ذلك قطع شوطاً مهماً في هذا الدور أو المرحلة التي يمر بها، وأوشك أن يلجم باب الدور الثالث من أدوار النمو السكاني الذي تعيشه حالياً كثير من الدول كمصر، وتركيا، والمغرب، والجزائر، وفنزويلا، والبرازيل... وغيرها. والمعرف بالدور الانتقالـي، أو



ما يعرف بالنمو السكاني المتأخر، أو ما بات يعرف في دراسات السكان والتنمية بـ "الهبة الديموغرافية" (Demographic gift)، أو "افتتاح النافذة الديموغرافية" التي يرتفع فيها - على مستوى العرض الديموغرافي - معدل نمو حجم السكان في قوة العمل (٦٤-١٥ سنة) على معدل النمو السكاني، ومن معدل الشرائح العمرية الأخرى صغار السن، وكبار السن بينما يتسم العرض الاقتصادي بتواضع أدائه ومحدوديته على استيعاب هذه القوة المتتامية، وهو ما يمكن أن يولد التوتر بين العرض الديموغرافي الكبير والطلب الاقتصادي المحدود. ويؤدي ببساطة إلى ارتفاع معدل البطالة والتهميش الاقتصادي - الاجتماعي. وبذلك فإن هذه الزيادة السنوية الكبيرة في قوة العمل يمكن أن تتحول إلى "هبة" أو "نعمـة" ترفع معدلات النمو الاقتصادي. أو إلى نفمة في حال ضيق الطلب، وضعف توفير فرص العمل. فالنافذة الديموغرافية يمكن أن تفتح على "بستان أخضر" أو على "بستان بور صوّحت أزاهيره"^(٩).

١-٢: نحو انحدارات جيوبوليتيكية أكثر اعتدالاً

من بين الظواهرات التي على الجغرافية السياسية رصدها، أثر النمو السكاني على الحجم الكلي للسكان، الأمر الذي يؤدي إلى تغيير الأساس الديموغرافي للقوة السياسية باستمرار، وبما أن معدلات النمو تتفاوت بين دولة وأخرى، فعلى الجغرافي السياسي أن يعيد النظر في مستقبل الأحجام السكانية للدول، وبالتالي الانحدارات الجيوبوليتيكية والأوزان الديموغرافية.

ولعل أفضل طريقة وأكثرها مغزاً ودلالة والتي يمكن من خلالها التعرف على أثر النمو السكاني على الحجم الكلي للسكان في سوريا وبعض الأهداف المقارنة هي طريقة أو تكنيك "الانحدارات الجيوبوليتيكية".



وذلك بحسب مجموع سكان كل الدول المجاورة المتاخمة لسوريا إلى عدد سكانها ثم مقارنتها بالنسبة المماثلة لهذه الدول المجاورة^(١٠) على أن يتم ذلك خلال فترات زمنية متعددة متتالية كما يوضح الجدول (٢).

والعمود الأخير في هذا الجدول هو مقياس "شدة الانحدار الجيوبولتيكي أو اعتداله"، ويشتد الانحدار الجيوبولتيكي وتزداد الهوة كلما زادت النسبة، ويقل ويعتدل ويقترب من التكافؤ كلما قلت النسبة. ويتبين من الجدول كيف يتفاوت هذا العامل تفاوتاً شديداً حيث يجعل من منطقة شرق المتوسط مليئة بالانحدارات الجيوبولتيكية العنيفة، التي لا تساعده غالباً على حسن الجوار، والتي تجعل النسيج السياسي غير متجانس أو موحد القوام في حالة عدم الوفاق. وعلى فرض أن الدولة السليمة جيوبولتيكيأً تتكافأً سكاناً مع كل دولة من الدول المجاورة، ويحيط بها وسطياً ٤-٥ دول فقط، فيصبح من المناسب اعتبار الدولة التي يحيط بها من سكان الدول المجاورة ما يعادل أربعة أو خمسة أمثال سكانها أي بنسبة (٤:١) أو (٥:١) هي دولة سليمة متزنة من حيث الحجم النسبي^(١١) وعلى هذا الأساس يمكن التمييز بين ثلاثة أنماط من الانحدار وهي:

- الانحدار السكاني الموجب حيث يعادل عدد سكان الدول المجاورة بالنسبة للدولة أقل من ٤ أمثال.
- الانحدار السكاني المعتدل وفيه يتراوح عدد السكان الدول المجاورة بين ٤-٦ أمثال.
- الانحدار السكاني السالب حيث يبلغ عدد سكان الدول المجاورة أكثر من ٦ أمثال.

ويضم النمط الأول تركياً حيث يبلغ حجم سكان الدول المجاورة لها ضعفي حجم سكانها تقريباً، وأما النمط المعتدل فلا ينطوي تحته أي بلد بعد أن كان يضم لبنان عام ١٩٨١، والتي خرجت منه إلى النمط السالب والذي



ضم جميع الدول باستثناء تركيا ولبنان عام ١٩٨١ وباستثناء تركيا خلال عامي (٢٠٠٤-٢٠١٠)، وفي هذا النمط الأخير تتدرج الانحدارات من ٦ أمثال إلى حوالي ١٥ مثل، يتمثل أدناها في سوريا حيث تبلغ قيمة المعامل (٦،٦،٦،٢)، وأقصاها في الأردن حيث تبلغ قيمة المعامل (٣،١٣،٢،١٤،٤) خلال أعوام ١٩٨١، ٢٠٠٤، ٢٠١٠ على التوالي.

أما عام ٢٠٥٠ ويسبب تباين معدلات النمو السكاني بين سوريا ودول الجوار خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٠) الشكل البياني (٢)، وبالتالي تباين الفترات اللازمة لمضاعفة الحجم السكاني فمن المتوقع أن تخرج سوريا والعراق من النمط السالب إلى النمط المعتدل، الذي يتراوح فيه عدد سكان الدول المجاورة بين ٤ - ٦ أمثال، وهذا يعني أن سوريا والعراق تسير الآن على طريق السلامة والازان الجيوبولتيكي من حيث الحجم السكاني.

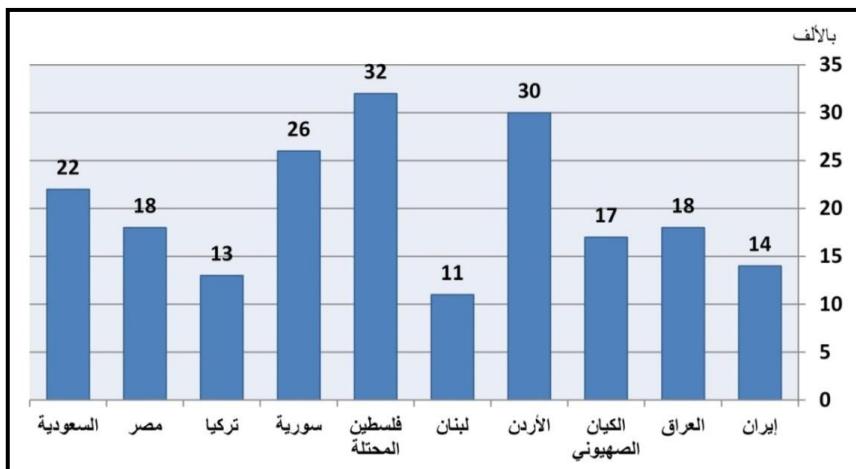
وتتجدر الإشارة إلى أن حساب نسب الانحدار لسكان فلسطين المحتلة مقارنة بالدول المجاورة تم بإضافة السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى سكان الكيان الصهيوني، أما في حالة نسب سكان الكيان الصهيوني^(١٢) فقط إلى سكان الدول المجاورة دون السكان الفلسطينيين، وإضافة السكان الفلسطينيين إلى مجموع الدول الأخرى، فإن شدة الانحدار بين الكيان الصهيوني والدول المجاورة يرتفع إلى (٨،١٤،٨،١٥،٦،١٥،٩،١٧،٣). وهذا ما يجعل الكيان الصهيوني يسير نحو الخل الجيوبولتيكي و يجعل عبارة عن "جيب محاصر" سياسياً وإثنوغرافياً وثقافياً واجتماعياً واقتصادياً، ويديمه بالشذوذ والاصطناعية. أو أنه جسم غريب ودخيل ينتظر زواله.



جدول ٢

الشكل البياني (٢) معدلات النمو السكاني في سورية ودول الجوار الجغرافي

خلال الفترة ٢٠٠٥ - ٢٠١٠



مصدر الأرقام: U.N: State of world population p.p 90 - 92. 2008

ولذلك فإن من بين الفوائد المتعددة التي قد يجنيها الكيان الصهيوني من تقسيم وتقسيت المنطقة العربية أكثر مما هي مقسمة، أي "تقسيم المقسم، وتقسيت المفتت"، والتي تقيد في هذا السياق. هي تحقيق نوع من التوازن والاعتدال في الانحدارات الجيوبولитيكية السكانية بينه وبين دول الجوار العربي. مما يردد عوامل القوة لديه وينعكس إيجاباً على "عائد القوة النفسي" لأفراده. ولذلك يجب أن تبقى هذه المعانى والحقائق واضحة، ومتقدمة في ذهن المواطن العربي العادي والمثقف عامّةً. وذهن صناع القرار خاصةً^(١٣).



٢: إيقاع العلاقة بين النمو السكاني والموارد الطبيعية

يقصد بالموارد الطبيعية، هبات الطبيعة التي يمكن أن تتحول إلى ثروة بواسطة الجهد البشري، وتتألف من الموارد المائية، والموارد الزراعية (الأرض الزراعية)، والموارد التعدينية. وسيتم التركيز في هذا التحليل على الموارد المائية والموارد الزراعية باعتبارها الأطراف الرئيسية في معادلة إنتاج الغذاء وتقديم ما يحتاجه البشر من طعام وشراب فضلاً عن تقديم بعض الخامات الصناعية.

١-٢: النمو السكاني و"حدودية الموارد المائية"

يعد الماء من أهم عناصر القوة الطبيعية لأي وحدة سياسية، فالأمن المائي ذرة سنام الأمن القومي لأي دولة لأنه "لا أمن عسكري خارج الأمن الاقتصادي وقمة الأمن الاقتصادي هو الأمن الغذائي وعصب الأمن الغذائي ومنتجه هو المياه"^(٤) بحيث إذا تداعى الأخير هوت معه الأوائل كلعبة الدومينو، ولما كان الأمن المائي يعني "وضعية مستقرة لموارد المياه يمكن الاطمئنان إليها يستجيب فيها عرض المياه للطلب عليها"^(٥). فهو بهذا المفهوم يتوقف بالدرجة الأولى على حجم الطلب أكثر من الوارد أو المتاح منها، ولما كان الطلب على الماء يتوقف على حجم السكان وتزايدهم وتطور حاجياتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يمكن إدراك كيف ترابط المفردة السكانية مع الظاهرة الطبيعية وكيف يترتب على هذا الترابط السلوك السياسي، وهذا ما يدعوه إلى توضيح أثر النمو السكاني بما تقرره معدلاته المرتفعة من تزايد في الحجم الإجمالي للسكان في عنصر القوة هذا (الماء)، وإلى أين تسير معادلة السكان والماء في سوريا؟^(٦).

يتضح من الجدول (٣)، الذي يوضح الموارد والاحتياجات المائية الحالية والمستقبلية في سوريا خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٢٥، أن سوريا تنعم



بحوالى ١٧،٤٣٢ مليار م³، من الماء، ومن المقدر أن تزيد كمية الموارد المائية حوالى ١،٢٥٠ ملiliar م³، وهي حصة سورية من مياه دجلة المتفرق عليها مع العراق عام ٢٠٠٣، عندها سيصبح إجمالي الموارد المائية في سورية (١٨،٦٨٢ ملiliar م³) بمعدل تغير بلغ (١٠٧٪) من إجمالي الموارد المائية، مقابل زيادة سكانية بلغ معدل تغيرها (٦٪) بين عامي ١٩٩٠ - ١٩٩٠، و(٢٠٠٠، ٢٪) بين عامي ١٩٩٠ - ١٩٩٠، وهذا يعني أن المياه في سورية هي عنصر شديد الثبات، والسكان عنصر شديد التغير، وقد ترتب على ذلك أن تراجع نصيب الفرد في سورية من (١٤٣٨ م³ سنوياً) عام ١٩٩٠، إلى (١٠٦٨ م³ سنوياً) عام ٢٠٠٠، ليجتاز الفرد السوري بعد ذلك العام نزولاً حد الاستقرار المائي كحد أدنى مقبول والبالغ (١٠٠٠ م³/سنة) حسب الأمم المتحدة، وقد يصل في بعض السنوات الجافة إلى ٥٧٧ م³/سنة^(١٧) ومن المتوقع أن تنخفض حصة الفرد من المياه في سورية مع حلول ٢٠٢٥ إلى (٦٧٧ م³/سنة)، ليقترب الفرد السوري من حد الندرة المائية البالغ (٥٠٠ م³) سنة، وبهذا فإن سورية تكون قد تحركت مائياً من "دولة وفرة إلى فقر انتهاءً بندرة مائية".

كذلك يشير الجدول (١٣)، أن الموازنة المائية السورية عام ١٩٩٠ سجلت فائضاً مائياً يكاد يتساوى مع الاحتياجات حينها (حوالى ٨،٤٨٢ ملiliar م³) انخفض إلى (٣،٣٣٢ ملiliar م³) عام ٢٠٠٠، وهذا يعني أن الاحتياجات المائية زادت بمعدل تغير بلغ (١٥٧،٥٪) خلال عشرة أعوام، في الوقت الذي زاد فيه السكان بمعدل تغير (٦٪) ١٣٤، ومن المتوقع أن يزداد عدد السكان عام ٢٠١٥ إلى (٢٢٩٣٠) ألف نسمة بمعدل تغير (١٨٩،٢٪)، وسوف يزداد حجم الطلب على المياه في سورية في نفس العام وفق تقرير وزارة الزراعة إلى حوالى (٢٣،٣ ملilar م³)^(١٨) أي بمعدل تغير (٣٪). وهذا يعني أن يتحول فيض الماء إلى غيض، وأن



سجل الموازنة المائية السورية حاجة تقدر بـ (٤،٦١٨ مليار م^٣). قد يتفاوت إلى (٥،٨٦٨ مليار م^٣) باستبعاد حصة سورية من مياه دجلة. وهناك تقديرات تشير أن الموازنة المائية في سورية دخلت مرحلة عدم التوازن المائي بين الاحتياجات والمتاح منها، وذلك منذ (١٩٩٩م) حيث زاد الطلب الإجمالي للمياه على إجمالي حجم الموارد المائية، فقد أشار تقرير الزراعة والري المعد للخطة الخمسية العاشرة إلى وجود حاجة تقدر بـ (١،٧٢٧ مليار م^٣) وصلت إلى ٣،١٢٥ مليار م^٣ في العام ٢٠٠٥^(١٩) وإذا صحت هذه التقديرات فهذا يعني أن حجم الفجوة المائية عام ٢٠١٥ لاشك سيكون أكبر.



الجدول (٣): الموارد والاحتياجات المائية الحالية والمستقبلية في سوريا خلال الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٢٥ م

العام	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١٥	٢٠٢٥
إجمالي الموارد المائية (مليار م³)	١٩٠٢٨٢	١٩٢٨٢	٢٠٠٥٣٢	٢٠٠٥٣٢
الفاقد بالتبخر	١٠٨٥٠	١٠٨٥٠	١٠٨٥٠	١٠٨٥٠
الصافي	١٧٦٤٣٢	١٧٦٤٣٢	١٨٦٨٢	١٨٦٨٢
الاحتياجات المائية	٨٠٩٥	١٤٦١	٢٣٦٣	٢٧٦١٥
عدد السكان	(ألف) ١٢١١٦	١٦٣٢٠	٢٢٩٣٠	٢٧٥٨٠
نصيب الفرد (م³)	(%) ١٠٠	١٣٤٦	١٨٩٠٢	٢٢٧٦
الفجوة المائية	٨٤٨٢ +	٣٠٣٣٢ +	٤٦١٨ -	٨٤٦٨ -

مصدر الأرقام:

- صومي - داود، ٢٠٠١، ص ٥.
- مخيم - حجازي، ١٩٩٦، ص ٧٣.
- المكتب المركزي للإحصاء، ١٩٩٢، جدول ٢/٦، ص ٥٦ و ٢٠٠٥.
- المكتب المركزي للإحصاء، دراسة الإسقاطات السكانية ٢٠٢٥ - ٢٠٠٥، ص ١٦.
- أما مع حلول عام ٢٠٢٥ فمن المتوقع أن يصل عدد السكان إلى (٢٧,٦) مليون نسمة تقريباً، وسترتفع احتياجاتهم المائية إلى حوالي (٢٧,١٥) مليار م³، ليتضاعف بذلك حجم الفجوة المائية ويبلغ (٨,٤٦٨) مليار م³ أي تقريباً نفس الفائض المائي الذي سجل عام ١٩٩٠. ولكن



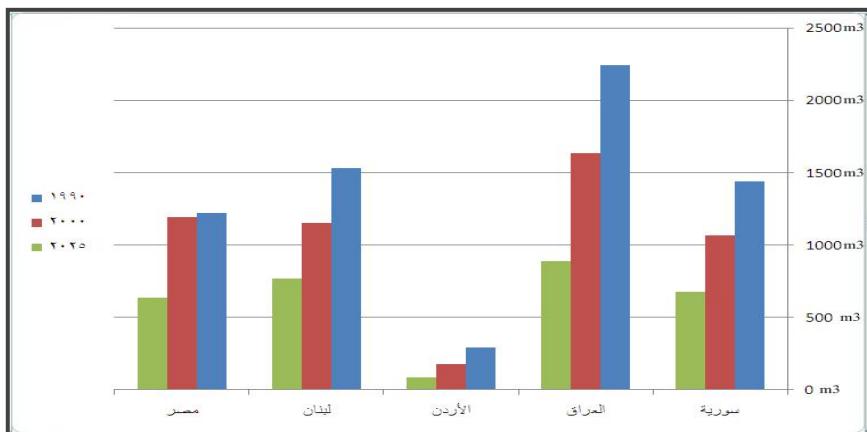
لوزارة الري سيناريو أكثر تقاؤلاً، فقد وضعت عام ٢٠٠٥ مشهداً مستقبلياً لاستخدامات المياه في العام الهيدرولوجي (٢٠٢٤ - ٢٠٢٥) مع افتراض إتباع سياسة سكانية رشيدة وثبات المساحة المروية بحدود ما كانت عليه عام (٢٠٠٢م) والتطبيق الكامل لتقانات الري الحديث في الزراعة، فوجدت أن حاجة الموازنة المائية ستصل إلى (١,٥٥٥ م^٣)^(٣).

إذاً سورية أصبحت مهددة جدياً في أمنها المائي، وباتت صورة "الندرة المطلقة" هي صورة المستقبل حتى مع أكثر السيناريوهات تقاؤلاً، الأمر الذي قد يجعل سورية ترزح تحت ضغوط وأزمات حقيقة، وينذر بأزمة بنوية على مستوى الأمن المائي الوطني ومن ثم الأمن الغذائي الذي يشكل أحد مركبات السياسة الزراعية السورية.

ومما يزيد المسألة تعقيداً اشتراك سورية في بعض أحواضها النهرية مع دول الجوار الجغرافي، مما يتزك فاعلية هذه الموارد رهينة للعلاقات الدولية القائمة التي تعتمد أساساً على قوة هذه العلاقات من جهة، والاحترام المتبادل للاتفاقيات الدولية من جهة أخرى، وقد ترتب على ذلك أن الشأن المائي لدول شرقي المتوسط، كما في كثير من مناطق العالم لم يعد شأناً داخلياً صرفاً، إنما تتدخل فيه العوامل الاقتصادية والسياسية والإقليمية والدولية، وتتعارض بسببه المصالح الحيوية في ظل نوع من المنافسة على المنطقة، ولذلك ولكي يكون المشهد المائي أكثر وضوحاً لابد من مقارنة مع دول الجوار الجغرافي، وكما هو واضح في الجدول (٤)، والشكل البياني (٣)، توجد انحدارات شديدة بين دول المنطقة سواء في الحجم الإجمالي للموارد أو في نصيب الفرد ، تتدرج من (٨٨٠ مليون م^٣)



الجدول (٤)



الشكل البياني (٣) نصيب الفرد من الموارد المائية في سوريا ودول الجوار

الجغرافي أعمام (١٩٩٠ - ٢٠٠٠ - ٢٠٢٥)

في الأردن، حتى (٦٣,٥ مليار م^٣) في مصر، ناهيك عن تركيا التي تبلغ مواردها المائية حوالي (١١٠ مليار م^٣) أي أن الفارق بينها وبين الأردن يصل إلى حوالي ١٢٥ ضعف، كذلك تتفاوت حصة الفرد من الماء بشكل كبير، ففي عام ١٩٩٠ قدر نصيب الفرد العراقي بنحو عشرة أضعاف نظيره الأردني، ومع ذلك يمكن القول بأن مستوى الأمن في الميزان المائي للدول المشار إليها من وجهة نظر الفجوة المائية كان مقبولاً حيث سجلت جميع الدول فائضاً مائياً واستمر هذا الفائض في الميزانية حتى عام ٢٠٠٠، باستثناء الأردن التي سجلت في ذلك العام حاجة مائية تقدر بنصف موارده المائية المتاحة أي حوالي (٤٠٠ مليون م^٣)، ولكن مع حلول عام ٢٠٢٥، يتوقع أن تسجل كل دول المنطقة تقريباً نقصاً مائياً يتراوح بين (١٠١٥ مليار م^٣) في الأردن، و (٣٩,٢ مليار م^٣) في مصر، ويتوقع لتركيا أن تكون الدولة الوحيدة في المنطقة التي تسجل فائضاً مائياً، فقد بلغت احتياجاتها المائية مع نهاية القرن الماضي حوالي (٢٥,٩ مليار



م^٣) أي بنسبة (٢٣,٥٪) من مواردها المائية المتاحة للاستخدام (المراجع السابق، ص ٢٤٢)، ويمكن من خلال المؤشرات والنسب السابقة على المستوى الدولي، ومن وجهة النظر الجيوبوليتية الخروج بالنتائج الآتية:

١- مع ارتفاع معدلات النمو السكاني في منطقة شرق المتوسط ستشهد المنطقة أزمة مائية حادة نتيجة زيادة الطلب على الماء وعجز الموارد عن تغطية هذا الطلب، الجدول رقم (٤)، وستكون هذه الأزمة "حبلٍ بعنف سياسي يقع طبوله ويتردد صداه عاجلاً أم آجلاً"، خاصة أن نمذج الحروب على الماء مألوفة في التاريخ الإنساني، وقد أشارت دراسة أمريكية أنه "إذا استمرت أنماط الاستهلاك الحالية مع نقص كمية المياه وتغير نوعيتها للأسوأ فإن هذا يقود إلى احتدام المنافسة حول المياه ومن ثم الصراع" وبنغمة مماثلة لكن أكثر تهويلاً أشار مركز الدراسات الإستراتيجية في لندن في أواخر القرن الماضي "إن الشرق الأوسط يقف على حافة أزمة كبرى أخرى هي أزمة الموارد الطبيعية" (٢١).

٢- قد يتربّ على النتيجة السابقة أن يتحول الماء إلى أهم عنصر على الإطلاق من عناصر القوة الطبيعية لدول المنطقة، وأن يسهم بشكل فاعل في رسم الجغرافية السياسية للمنطقة وارثاً بذلك دور النفط في إعادة توزيع الأنقال والأوزان الجيوبوليتية. وإذا كانت الحرب العالمية الثانية- أهم صراعات القرن الماضي - من إملاء البترول كما قيل، وكان وحده أعظم ماريشلات تلك الحرب، ومصممي استراتيجياتها (٢٢) فلا شك بأن الماء سيكون وقود معظم صراعات القرن الحالي لاسيما في منطقة شرق المتوسط. ولذلك قد لا تخلو طاولة حوار بين دول المنطقة أفراداً أو جماعات لاسيما سورية ودول الجوار من ملف يعالج المسألة المائية، ولاشك بأن تركيا ستكون من أكبر الرابحين إن لم تكن الرابع الأول، وذلك بما تمتلكه من فائض مائي، فهذا وحده سيزيد من عوامل القوة الطبيعية لديها ويعطيها قيمة مضافة في الوزن الجيوبولتيكي مستقبلاً وقدرة تفاوضية أكبر، ستمكنها من لعب دور إقليمي ودولي أكبر.



٣- مع انتقال الوضع المائي في المنطقة من "الوضع الاقتصادي والقانوني والدبلوماسي إلى المجال العسكري"، وفي ظل تزايد العجز المائي في إسرائيل عن مسيرة معدلات الاستهلاك الحالية . حيث يقدر أن العجز المائي فيها مع نهاية العقد الأول من القرن الحالي قد يصل إلى أكثر من ٣٠٪ من حاجتها الكلية، أو ما يعادل نحو ٥٠٪ من حجم الطلب الاستهلاكي على المياه، أي ما يقارب ٨٠٠ مليون م^٣^(٣) يتوقع أن تزداد إسرائيل تعنتاً وعدوانية، وستكون المسألة المائية باعثاً على توتر عنيف تزداد حدته بمقدار نقص الماء وعدم قدرته على تلبية حاجات السكان، لاسيما وأن المياه لم تغب يوماً عن ذهن الساسة الإسرائيليين بل كانت كامنة حيناً وظاهرة أحياناً أخرى في حروبها العدوانية على الدول العربية، وهذا سيزيد من تمسكها بالأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧ في أبسط الأحوال إن لم تفكر جدياً بالتوسيع والتعدد.

٢-٢ : معادلة السكان والماء ترین على معادلة السكان والأرض الزراعية

فإذا ما انتقلنا إلى سباق السكان والأرض والزراعة، باعتبارها أساس الإنتاج، فليس هناك حاجة إلى تكرار أن الإيقاع الأساسي الذي يسيطر على الأرقام بين الأرض والسكان هو الاختلال شأنه في ذلك شأن الاختلال بين السكان والماء ، فالسكان في تزايد مستمر ، والأرض أقرب إلى الثبات، أو هي في تقدم بطيء الخطى في أحسن الأحوال.

فتوضح المقارنة بين السكان والأرض المزروعة كما في الجدول (٤)، والشكل البياني(٤)، ارتفاع عدد السكان بمعدل تغير بلغ (٢٣٠٪)، أي تزيد عن المثلين بين عامي ١٩٨١ و ٢٠١٠، أما المساحة المزروعة فقد ارتفعت من (٣٨٥٣) ألف هكتار عام ١٩٨١، إلى (٤٨٥٢) ألف هكتار عام ١٩٩٤، بمعدل تغير بلغ (١٢٥٪)، ثم انخفضت إلى (٤٧٢٩) ألف هكتار عام ٢٠٠٤، بمعدل تغير بلغ (١٢٢٪)، وارتفع مجدداً إلى (٤١٢٤) عام ٢٠١٠، أي أن معدل التغير يتراوح حول (١٢٥٪) تقريباً مقارنة بعام



١٩٨١، أي بزيادة (٢٥٪) تقريباً. ونتيجة لذلك هبط متوسط نصيب الفرد الواحد من الأرض المزروعة من (٤٢ هكتار عام ١٩٨١، إلى (٣٥،٠٠،٣٥ هكتار في السنوات ١٩٩٤ و ٢٠٠٤ و ٢٠١٠، أي أصبح نحو النصف تماماً عام ٢٠١٠ مقارنة بعام ١٩٨١، وهذا مرد乎 أن عملية استصلاح أراضي جديدة وإدخالها في مجال الإنتاج الزراعي لم تواكب الزيادة السكانية، الأمر الذي يعبر بصورة واضحة عن محدودية هذا المورد الطبيعي وسوف تزداد وبالتالي الحاجة إلى تكثيف الاستخدام وتحسين إنتاجيته.

الجدول (٥)

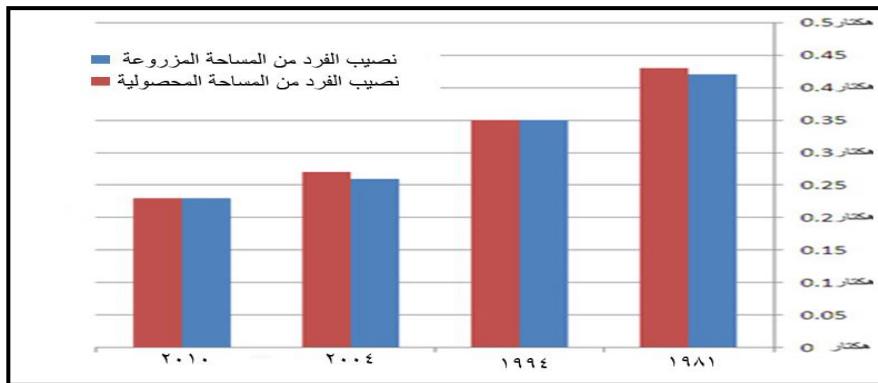
تطور نصيب الفرد من الأرض الزراعية خلال الفترة (١٩٨١ - ٢٠١٠)

العام	عدد * (ألف نسمة)	السكان									
		معدل التغيير (%)	مساحة / هكتار (%)	معدل التغطية (%)	مساحة هكتار (%)	معدل التغطية (%)	مساحة / هكتار (%)	نسبة تغير (%)	مساحة هكتار (%)	معدل التغطية (%)	مساحة / هكتار (%)
١٩٨١	٩٠٤٦	١٠٠	٠٠٤٣	١٠٠	٣٩٣٧٦٦٩	١٠٠	٠٠٤٢	١٠٠	٣٨٥٣	١٠٠	٩٠٤٦
١٩٩٤	١٣٧٨٢	٨١٠٣	٠٠٣٥	١٢٥١	٤٩٢٧٥٦	٨٣٠٣	٠٠٣٥	١٢٥٩	٤٨٥٢	١٥٢	١٣٧٨٢
٢٠٠٤	١٧٩٢١	٦٢٠٧	٠٠٢٧	١٢٣٩	٤٨٧٨٠٩٩	٦١٠٩	٠٠٢٦	١٢٢٠٧	٤٧٢٩	١٩٨	١٧٩٢١
٢٠١٠	٢٠٨٦٦	٥٣	٠٠٢٣	١٢٥	٤٩٢٤٠٣	٥٤٠٧	٠٠٢٣	١٢٤	٤٧٩٣٥	٢٣٠	٢٠٨٦٦

* مصدر الأرقام:

- المكتب المركزي للإحصاء، ١٩٩٦، جدول ٤/٦، ص ١٠٩، و ١٩٨٢، جدول ٤/٧، ص ١١٦. و ٢٠٠٥، جدول ٤/٦، ص ١١٣. و ٢٠٠٨، جدول ٢/٣، ص ٥٩، و ٢٠١٠، جدول ٢/٣، د.ت، عن ملف الكتروني.

- وزارة الزراعة: ١٩٨٣، جدول ٥، ص ٣٤ - ٣٥، و ٢٠٠٢، جدول ٧، د.ت، و ٢٠٠٤، جدول ٧، د.ت، و ٢٠١٠، جدول (٧) و (٣)، د.ت، عن الموقع الإلكتروني لوزارة الزراعة www.syrian-agriculture.org تصفح بتاريخ ٢٠١٢/٣/٢٣.



الشكل البياني (٤) تطور نصيب الفرد من المساحة المزروعة والمساحة المحصولية بين عامي ١٩٨١ - ٢٠١٠

الجدول (٦) تطور نصيب سكان الريف من الأرض الزراعية بين عامي ١٩٨١ - ٢٠١٠

العام	السكان الريفيين					
	العدد (ألف نسمة)	نسبة تغير (%)	مساحة (هكتار)	نسبة تغير (%)	مساحة (هكتار)	حصة الفرد من المساحة المزروعة
حصة الفرد من المساحة المحصولية						
١٩٨١	٤٢٥٢،٧٨	١٠٠	٠،٩٢	١٠٠	٠،٩٠	
١٩٩٤	٦٩١٧،٨	٧٧،١	٠،٧١	٧٧،٧	٠،٧٠	
٢٠٠٤	٩٥٢٠	٥٥،٤	٠،٥١	٥٤،٤	٠،٤٩	
٢٠١٠	٩٥٨٦	٥٥،٨	٠،٥١	٥٥،٥	٠،٥٠	

مصدر الأرقام: - بيانات الجدول السابق رقم (٥).

- المكتب المركزي للإحصاء، ١٩٩٤، جدول رقم (٣)، و ٢٠١٠، جدول ٢/١٢، د.ت، عن ملف الكتروني.



أما المساحة الممحضولية، فقد ارتفعت من (٦،٣٩٣٧) ألف هكتار عام ١٩٨١، إلى (٤٩٢٧،٥) ألف هكتار عام ١٩٩٤، بمعدل تغير بلغ (١٢٥،١٪)، ثم انخفضت المساحة الممحضولية إلى (٤٨٧٨،٩) ألف هكتار عام ٢٠٠٤، ثم عاودت ارتفاعها إلى (٤٩٢٤،٣) ألف هكتار عام ٢٠١٠، وقد انخفض معدل التغير بين عامي ١٩٨١ و ٢٠٠٤ إلى (١٢٣،٩٪)، ثم ارتفع إلى (١٢٥٪) بين عامي ١٩٨١ و ٢٠١٠، أي أنه هو الآخر يتراجح حول (١٢٥٪)، وعلى هذا الأساس انخفض نصيب الفرد من المساحة الممحضولية من (٤٣،٠) هكتار إلى (٢٣،٠) هكتار بين عامي ١٩٨١ و ٢٠١٠، أي أنه انخفض إلى نحو (٥٣٪) من نصبيه عام ١٩٨١.

ويمكن تلخيص ما سبق على الشكل التالي: الأرض المزروعة والممحضولية ثابتة إلى حد ما لم تزداد عملياً، أما السكان فقد زاد عددهم إلىضعفين، وترتبط على ذلك انخفاض نصيب الفرد من الأرض المزروعة والممحضولية إلى النصف تقريباً. وبذلك أصبح كل أربعة سوريين تقريباً يعيشون على هكتار واحد من الأرض المزروعة أو الممحضولية عام ٢٠١٠ مقابل اثنين فقط عام ١٩٨١.

هذا عن مجموع السكان ككل، أما إذا اقتصرت المقارنة بين الأرض والسكان، على سكان الريف، فيلاحظ أن سكان الريف كما هو واضح في الجدول (٦)، رغم تراجع نسبتهم المئوية بالنسبة لإنجمالي السكان في سوريا، إلا أن نصبيهم من الأرض الممحضولية والمزروعة آخذ بالتناقص بسبب ارتفاع حجمهم المطلق إلى حوالي الضعف، وترتبط على ذلك انخفاض نصيب الفرد من المساحة المزروعة والممساحة الممحضولية إلى نصف هكتار تقريباً في عامي ٢٠٠٤ - ٢٠١٠، بعد أن كان هكتاراً واحداً تقريباً عام ١٩٨١.



١-٢-٢: الكفاية الغذائية..؟

لا شك بأن الأرقام السابقة تشير إلى الضغط الواضح على الأرض والزراعة ومن ثم الإنتاج الزراعي، وهذا يثير التساؤل عن مدى تحقيق الكفاية الغذائية، أو الأمان الغذائي، الذي لم يعد مجرد مسألة اقتصادية، تبحث وفق عناصر بيئية، ومائية، مرتبطة بالربح والخسارة، بل أصبحت مسألة كيانية لدولة مثل سوريا تحقيق المخاطر بأمنها الوطني، طالما أن الغذاء يشكل بعداً أساسياً من أبعاد "المركب الايكولوجي للدولة" والذي يجب أن يسير نموه بتناسق وانتظام مع تزايد السكان حتى يسلم الجسم الكامل للدولة.

وللإجابة على هذا التساؤل سيتمتناول موضوع الكفاية الغذائية مقتضرين في دراستها على نوع واحد من المنتجات الزراعية، ألا وهي الحبوب باعتبارها مكون رئيسي من المكونات الغذائية التي تدخل في الغذاء اليومي للسكان، كما يدها الكثيرون حجر الزاوية في الأمن الغذائي وهذا ما أعطاها بعداً استراتيجياً، وضمن هذه العائلة الغذائية سيتم التركيز على محصول القمح وذلك للأسباب التالية:

- ١- يعد القمح أهم سلعة إستراتيجية لأهميته في الحصول على رغيف الخبز وهو أبسط مقومات الحياة التي يجب توفيرها للسكان.
- ٢- يعد القمح أحد أهم العناصر التي تتركز عليه أساليب التأثير الاقتصادي في القرار السياسي للعديد من دول العالم وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، ودول السوق الأوروبية المشتركة الموردين الأساسيين للقمح العالمي، وعليه فإن رغيف الخبز الذي يمثل الأمان الغذائي نقطة البداية لأي تحرر صادر من التبعية الاقتصادية والسياسية، وهذا يعني أن القمح قد يستخدم كسلاح غذائي أساسى للتأثير على قرارات الدول وخاصة النامية منها. وفي هذا السياق يمكن التذكير أن أول برنامج تجسي



بالأقمار الصناعية وضع من قبل الولايات المتحدة - وكان يطلق عليه اسم Agrostar - كانت غايته التجسس على مردود الاتحاد السوفيافي السابق من القمح.

٣- يساهم القمح بما يقرب من أربعة أخماس السعرات الحرارية المستمدّة من الحبوب يومياً ويحتوي مواداً بروتينية ومواداً دهنية، فضلاً عن المواد المعدنية والفيتامينات الأخرى الأساسية في غذاء الإنسان.

٤- يعد القمح أكثر المحاصيل الزراعية أهمية في خريطة النشاط التجاري العالمي، وقد تبواً هذا المركز نتيجة الثورة الصناعية والثورة демографية التي نجمت عن الثورة الأولى.

٥- تتمي الطلب على القمح كسلعة إستراتيجية لأغراض عديدة أخرى منها ضرورة خلط أنواع من القمح بعضها بعض حتى يتمنى استخدامها صناعياً بما يحقق الأهداف المرسومة نتيجة لارتفاع المستوى المعاشي للسكان فضلاً عن التقلبات الطبيعية^(٤).

وكما هو واضح في الجدول (٧)، والشكلان البيانيان (٥) و(٦)، اللذان يبيّنان تطور إنتاج ونسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب والقمح في سوريا بين عامي ١٩٨١ و٢٠١٠، يلاحظ أن سوريا عانت مع بداية الثمانينيات من عجز واضح في تحقيق الكفاية الذاتية سواء من الحبوب بشكل عام أو القمح بشكل خاص، فقد بلغ العجز أو النقص حوالي (٦٪) من حاجة السكان للحبوب، و (٨٪٢٣) من حاجة السكان للقمح، ويعود ذلك للسياسة التي كانت متّعة في أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات من القرن الماضي والتي غالّت بالاهتمام بالصناعة على حساب الزراعة، ولذلك لم يكن ممكناً حينها تحقيق الأمن الغذائي، وكانت سوريا مستورداً للغذاء في مرحلة كان النمو السكاني فيها مرتفعاً، وهذا بطبيعة الحال يفرض ضغوطاً شديدة على الطلب الغذائي، ويعتبر عام ١٩٨٥ العام الذي انكشفت فيه الأزمة البنوية للاقتصاد السوري وتضخمت



فيه مؤشرات تدهور الأمن الغذائي، فقد انخفضت حصة الفرد من الحبوب من (٣٩٢،٨) كغم عام ١٩٨١، إلى (٢٤٠) كغم عام ١٩٨٥، ومن القمح من (٢٣٠) كغم، إلى (١٦٧) كغم بنفس الفترة، وغدت سوريا تستورد أكثر من خمسين حاجتها من القمح من الخارج في مرحلة بُرُز فيها تحدي العجز الغذائي على مستوى عالمي.

ولكن مع حلول ١٩٨٩-١٩٨٧ اكتشفت مشكلة الأمن الغذائي بشكل واضح، وبرزت كتحدي مصيري لاسيما في ظل جفاف وقحط وتفاقم عجز الدولة عن تمويل المستورّدات بسبب تدهور الاحتياطي القطع النادر فيها وانخفاض نصيب الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي من ٢٩٪ عام ١٩٨٥، إلى ١٨٪ عام ١٩٨٦، ولم يعد هناك دقيق يكفي لأكثر من يومين ووصل متوسط العجز في الحبوب ما يقارب نصف العجز الغذائي، وهو ما أطلق صفارات الإنذار القصوى التي تطلق عادة في أوقات الأزمات الكبرى ووضع الأمن الغذائي وفي مقدمته القمح في سلم الأولويات الكبرى للأمن الوطني، وأصبحت مقوله "القمح أولاً" تمثل العنوان الأساسي في سياسة الاكتفاء الذاتي ونتيجة لذلك استطاعت سوريا رفع إنتاجها من القمح وتحقيق كفايتها الغذائية منه عام ١٩٩٤، في حين سجلت عام ٢٠٠٤ فائضاً عن حاجة الاستهلاك يقدر بـ (٩،١٪) من حاجة السكان، ارتفع هذا الفائض إلى (٣١٪) من حاجة السكان عام ٢٠٠٧. وفي الحبوب استطاعت أن تقلص حجم الفجوة الغذائية فقد استطاعت تأمين (٢١،٨٪) من إجمالي الاحتياجات المحلية من الحبوب عام ١٩٩٤، تراجعت هذه النسبة قليلاً عام ٢٠٠٤ إلى (٥٤،٨٪)، ثم زادت ثانية إلى (٧٩،٨٪) عام ٢٠٠٧. وبذلك استطاعت سوريا أن تحقق تقدماً كبيراً في إنتاج الحبوب لاسيما القمح في ظل معدلات نمو سكاني مرتفعة (لم تقل عن ٢٥ بالآلاف)، تعد من أعلى معدلات النمو السكاني في العالم، وأصبحت سوريا الوحيدة في المنطقة تقريباً التي يعد رغيف الخبز فيها غير مرتّب.



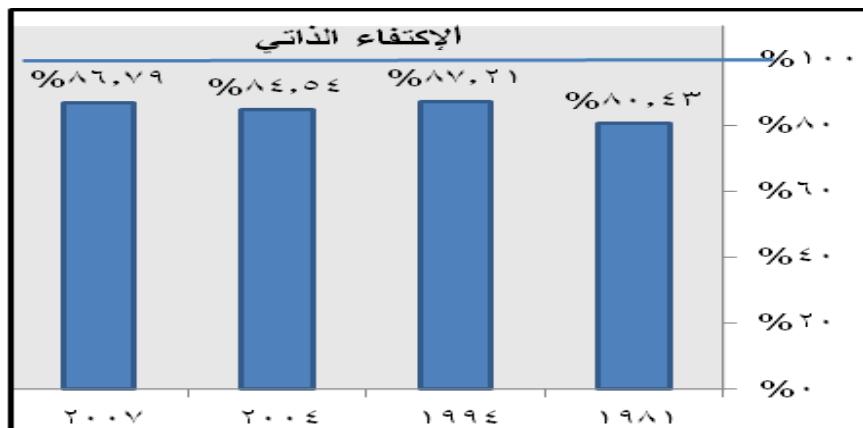
للمساعدات الخارجية ولا الخارجية ولا للبنك الدولي وإنما لسواهد أبناءها وهذا تم ضمن محيط عربي يعاني من العجز، فقد شكل ما استورده المنطقة العربية من الحبوب عام ٢٠٠٣، حوالي ١٧٪ من حجم التجارة العالمية للحبوب، مع أن سكانها يشكلون ٦٤٪ من سكان العالم^(٢٥)، وهذا ما يفسر كون السياسة الخارجية لبعض هذه الدول معتقلة ومرتهنة.

وتتجدر الإشارة أنه مع نهاية عام ٢٠٠٧، ومع اشتداد موجة الجفاف التي أصابت سوريا - والتي بدأت عام ٢٠٠٦ واستمرت حتى عام ٢٠٠٩، وبلغت ذروتها نهاية عام ٢٠٠٧ وعام ٢٠٠٨، وتعد أسوأ موجة جفاف مرت منذ خمسة عقود^(٢٦) - تراجع إنتاج سوريا من القمح إلى (٩٣٪) من إجمالي الاحتياجات المحلية من القمح عام ٢٠٠٨ ثم إلى (٦٩٪) عام ٢٠٠٩، واستوردت سوريا القمح لأول مرة بعد النقص الذي تسببت فيه السنة الثانية والثالثة من الجفاف، ولكن ذلك لم يكن سوى وضع طارئ واستثنائي لا يختلف مع الاتجاه العام المتمثل في قدرة سوريا على تحقيق كفايتها الذاتية من أهم المحاصيل الإستراتيجية وهي القمح.



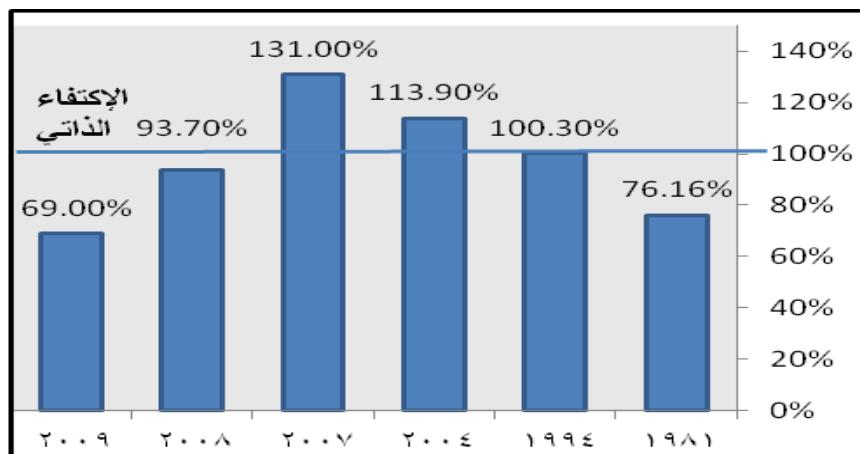
**الشكل البياني (٥) تطور إنتاج ونسبة
الاكتفاء الذاتي من الحبوب بين عامي**

٢٠٠٧ - ١٩٨١



**الشكل البياني (٦) تطور إنتاج ونسبة
الاكتفاء الذاتي من القمح بين عامي**

٢٠٠٩ - ١٩٨١





٢-٣: في مقدمة ذلك بين معددين "أداء إقتصادي متواضع ونمو سكاني مرتفع"

تم في الصفحات السابقة تحليل للعلاقة بين السكان من جهة والأرض والماء من جهة أخرى، ولكن الأرض والماء لا تشكلان كل الاقتصاد، فهناك الصناعة والخدمات وغيرها من الأنشطة الاقتصادية الأخرى، ولهذا فإن المقياس الحقيقي لتلك العلاقة إنما هو الناتج المحلي باعتباره حصيلة الجهد الإنمائي لأي بلد، مثلاً تعد الزيادة السكانية خلاصة تأثير العوامل المختلفة على السكان.

٢-٣-١: إيقاع العلاقة بين النمو السكاني والأداء الاقتصادي

لا توجد في علم الاقتصاد قاعدة معيارية أو قياسية ثابتة تضبط نسبة النمو الاقتصادي بالنسبة للنمو السكاني، فهناك من يرى أن بلدان مثل سوريا ومصر تحتاج إلى معدلات نمو مستدامة لا تقل عن ٨٪ سنوياً، والاحتفاظ بها على مدى زمني طويل نسبياً يبلغ ٣٠-٢٥ سنة^(٢٧)، في حين أن الاتجاه العام بالنسبة للدول النامية يفضل أن يكون معدل النمو الاقتصادي الحقيقي أعلى من معدل النمو السكاني بنحو ضعفين أو ثلاثة أضعاف، بحيث كلما ارتفع معدل النمو الاقتصادي عن معدل النمو السكاني ارتفع الفائض الاقتصادي وزاد الدخل الوطني أمكن اقتطاع قسم منه لغايات التنمية الاجتماعية عموماً والتنمية البشرية خصوصاً^(٢٨)، وبالتالي السير نحو البناء الصحيح لجسم الدولة البشري، أما في حال تخلف النمو الاقتصادي عن النمو السكاني فإن التزايد المرتفع للسكان يتحول إلى خطر ماثل ونقطة ضعف في خريطة القوة السكانية ويراكם على الدولة أعباء إضافية. وكما هو واضح في الجدول^(٨)، وفي الشكل البياني^(٧)، تم تقسيم الفترة المدروسة إلى ست فترات أو مراحل زمنية، كل مرحلة منها تتنظم حوالي خمس سنوات^(٢٩).



١- الفترة الأولى: (١٩٨٥ - ١٩٨٠)

سجلت هذه الفترة عجزاً واضحاً للنمو الاقتصادي عن مواكبة النمو السكاني الذي يعتبر من أعلى المعدلات التي حققها الاقتصاد في سوريا، فقد بلغ نحو (٢٠٪)، في حين أن النمو الاقتصادي لم يتجاوز (٧٪). ومرد ذلك أن هذه المرحلة ترافقت مع الأزمة الاقتصادية البنيوية التي عانى منها الاقتصاد السوري فقد تراجعت وتيرة التعبئة التنموية الاقتصادية التوسعية التي شهدتها فترة السبعينات، ووصلت إلى أفق مسدود بسبب تناقص مواردها التمويلية لصالح تكثيف وتيرة التعبئة السياسية والاجتماعية، التي تسارعت طرداً مع ازدياد الضغوط الداخلية والخارجية على السياسة السورية، والتي أثرت مباشرة في انحسار المساعدات العربية القائمة على اعتبارات جيوسياسية لتقسيم الوظائف بين أطراف النظام العربي، ليترافق هذا الانحسار مع أثر الانخفاض أسعار النفط على تحويلات العمالة السورية، وانخفاض عوائد العبور والترانزيت^(٣٠).

٢- الفترة الثانية: (١٩٨٥ - ١٩٩٠)

استمرت خلال هذه الفترة الاتجاهات التطورية السابقة ولكن بإيقاعات وخطى أسرع، وازدادت الهوة والخلل بين معدل النمو، فقد انخفض فيها معدل النمو الاقتصادي إلى أدنى مستوى له خلال فترة الدراسة، فقد بلغ (-٢٠٪) في حين بقي النمو السكاني محافظاً على معدلاته المرتفعة (٣٪)، ويمكن تعليل ذلك بأن الأزمة التي مر بها الاقتصاد السوري كانت قد استقللت واكتملت (١٩٨٧)، بعد أن تم الاعتراف بها رسمياً عام ١٩٨٦ في صورة متاعب اقتصادية، ذلك أن سوريا ظلت طوال الفترة السابقة تتكرر الأزمة التي تحدّر إليها، مما جعل بعض الاقتصاديين يطلقون على تلك المرحلة "مسار النعامة" وهنا لا بد من الإشارة أن هذا الخلل بين الأداء الاقتصادي والنمو السكاني ترافق مع عدة



أمور^(٣١) نابعة من صميم الموقع الجغرافي السياسي لسوريا وتشير إلى تخلف الموضع عن القيام والنهوض بأعباء الموقع أهمها:

أ- بوادر بداية الخروج من الحرب الباردة إلى ما بعدها بما يحمله ذلك حينها من تغيرات جيوبولיטيكية انتقالية مقبلة في المنطقة والعالم.

ب- شروع سورية باستعادة دورها ومكانتها الإقليمية في محيط جيوستراتيجي ملتهب بالاستقطابات والصراعات.

ت- المضي ببرنامج التوازن الاستراتيجي مع الكيان الصهيوني جعل سورية منكبة على تحديث قدراتها الدفاعية بتسديد قسم من ديونها للاتحاد السوفيaticي السابق.

ولذلك لم يعد التصحيح الاقتصادي مجرد حاجة اقتصادية داخلية لاستعادة التوازن والحفاظ على الاستقرار فحسب بل وضرورة إستراتيجية للموقع الإقليمي لسوريا ودورها الإستراتيجي في صراعات المنطقة. وفي ضوء ذلك حددت سورية بوصولتها الاقتصادية حينها في الانتقال من مرحلة التحويل الاشتراكي التي امتدت على مدى عقدين من الزمن إلى السير الحذر والتريجي في طريق التحرير الاقتصادي والافتتاح على القطاع الخاص واقتصاديات السوق.



الجدول (٨) الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه بين عامي ١٩٨٠ - ٢٠١٠

(بأسعار عام ٢٠٠٠ م الثابتة)

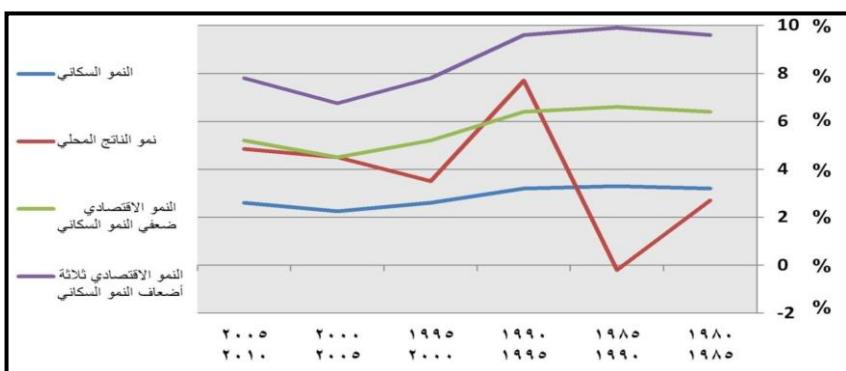
العام	الناتج المحلي الإجمالي			نصيب الفرد	عدد السكان
	مليون ل.س*	معدل الند	ألف نسمـاً		
	معدل الند	ل.س	معدل الند	ألف نسمـاً	معدل الند
١٩٨٠	٤٥٠٦٥٧	-	٨٧٠٤	٥١٧٧٦	-
١٩٨٥	٥١٥٩٨٦	٢٦٧	١٠٢٦٧	٥٠٢٥٧	٣٦٢
١٩٩٠	٥١٠٥٤٨	٠٦٢	١٢١١٦	٤٢١٣٨	٣٦٣
١٩٩٥	٧٥٦٤٠٤	٧٦٧	١٤٢٨٥	٥٢٩٥١	٣٦٢
٢٠٠٠	٩٠٣٩٤٤	٣٥	١٦٣٢٠	٥٥٣٨٩	٢٦٦
٢٠٠٥	١١٥١٤٦٢	٤٦٨	١٨٢٦٩	٦٣٠٢٨	٢٦٥
٢٠١٠	١٤٦٩٧٠٣	٤٦٨٥	٢٠٨٦٦	٧٠٤٣٥	٢٦٦

* مصدر الأرقام: - المكتب المركزي للإحصاء، ٢٠٠٨، جدول ١٥/٢١، ١٥/٢١،

ص ٤٧٩ - ٤٧٨ . و ٢٠١١، ١٥/٢١، د. ت، عن ملف الكتروني.

الشكل البياني (٧) تطور معدل النمو الاقتصادي (٣٢) في سوريا بين عامي

٢٠١٠ - ١٩٨٠



٣- الفترة الثالثة: (١٩٩٥ - ١٩٩٠)

ساعدت الإجراءات وسياسات التصحيح الاقتصادي في سوريا مع بداية التسعينات، وببدء إنتاج النفط الخفيف، إلى إنعاش الاقتصاد الوطني والخروج من الأزمة التي عصفت به (٣٣) فقد سجل النمو



الاقتصادي نمواً وارتفاعاً ملحوظاً إلى نحو (٧٠٪) مقابل (٣٢٪) للنمو السكاني، وهذا أعطى دلالة قوية على الطاقة الكامنة ضمن الاقتصاد الوطني وقدم دلائل عن الإمكانيات التي يمكن تحقيقها في حال إتباع السياسات السلمية في التأثير في الاقتصاد الوطني^(٣٤).

لكن ذلك لا يعني أن معدل النمو الاقتصادي قد تمكن من استيعاب تبعات النمو السكاني خلال هذه المرحلة، لأن هذا الاستيعاب يرتبط بالتنمية وليس بالنمو الاقتصادي لأن النمو الاقتصادي شرط لعملية التنمية التي تتمثل مؤشراتها في الأسئلة الثلاثة. ماذا حصل للفقر المطلق؟ ماذا حصل للبطالة؟ ماذا حصل لتوزيع الدخل؟ فارتفاع معدل النمو الاقتصادي هو مجرد إمكانية لافتتاح النافذة السكانية على النافذة الاقتصادية لتوسيع حجم الاقتصاد الوطني في تحقيق غایيات التنمية^(٣٥).

٤ - الفترتين الرابعة والخامسة: (١٩٩٥ - ٢٠٠٥)

يمكن اعتبار المرحلتين الرابعة والخامسة كمرحلة زمنية واحدة لأنهما تتصفان بلامح وأعراض واحدة تقريباً سواء من حيث الأداء الاقتصادي أو السلوك الديموغرافي، فمن حيث السلوك الديموغرافي، شكلت بداية المرحلة إيذاناً بتراجع معدل النمو السكاني ما يشير بخروج المجتمع السوري من مرحلة النمو السكاني الانفجاري إلى مرحلة النمو السكاني المتأخر أو ما يعرف بالدور الانتقالي.

أما من حيث الأداء الاقتصادي فقد أخذ الاندفاع الذي أبداه القطاع الخاص في المرحلة السابقة لاسيما خلال السنوات الأربع الأولى (١٩٩٠ - ١٩٩٤) بالإنهيار بوتيرة سريعة، فقد تراجع الاستثمار في القطاع الخاص بشكل حاد ليشكل بمعدل وسطي (٨,١٥٪) من إجمالي الناتج المحلي للفترة (١٩٩٧-٢٠٠٣)، بعد أن وصل متوسط هذه النسبة خلال الفترة السابقة إلى (١٢,٥٪) ووصل ذروته في عام ١٩٩٢ محققاً نسبة ١٥٪ من الناتج المحلي، وهذا ما انعكس على مدى مساهمته في



التجارة الخارجية خصوصاً - حيث شكلت صادراته في عام ١٩٩٨ فقط ٤٣ % من صادراته عام ١٩٩٠^(٣٦) - وعلى الناتج المحلي عموماً. وتراجع معدل النمو الاقتصادي إلى (١،٤٪) خلال إجمالي الفترة ١٩٩٥ - ٢٠٠٥، متقدماً بنسبة ضئيلة على معدل النمو السكاني الذي بلغ حوالي (٤،٢٪).

٦- الفترة السادسة (٢٠٠٥ - ٢٠١٠)

تعد هذه الفترة - من حيث معدلات النمو السكاني - امتداداً للفترة السابقة فقد حافظت معدلات النمو السكاني على معدلاتها تقريباً (٦٪)، وترسخت معها الخطوات الأولى لخروج المجتمع السوري إلى مرحلة النمو السكاني المتأخر، ولكن هذه الفترة من حيث النمو الاقتصادي ترافقت مع بروز العديد من التحديات التي واجهت سوريا داخلياً وخارجياً، وعلى عدة مستويات أبرزها:

أ- الإستراتيجية الأمريكية التي تمثلت بشكل ضغوط مكثفة وحادية لإرغام سوريا على الاندماج في السياق الاستراتيجي الجديد للمنطقة. وما ترتب على ذلك من اضطرابات سياسية وقلائل أمنية تمثلت في حرب تموز عام ٢٠٠٦، والعدوان على غزة عام ٢٠٠٨.

ب- شهدت سوريا خلال ٢٠٠٦ - ٢٠٠٩ جفافاً قاسياً، لم تشهد له نظيراً إلا في أواخر العشرينات من القرن العشرين.

ت- انكشف أزمة الغذاء العالمي وارتفاع أسعار الغذاء إلى معدلات غير مسبوقة، وتساقط آثار الأزمة المالية العالمية على سوريا بشكل سلبي مباشر أو غير مباشر من خلال تراجع الصادرات والتي تعد أبرز محركات النمو الاقتصادي السوري في مرحلة تراجع الانتاج النفطي وتراجع حجم التحويلات الخارجية من المهاجرين^(٣٧). وعلى الرغم من ذلك حافظ الاقتصاد السوري على توازنه بشكل عام فحقق نمواً وسطياً قدره



(٨٥، ٤٪)، وقد شكل هذا المعدل أقل بقليل من ضعفي معدل النمو السكاني.

وبعد هذا التحليل وبالعودة إلى القاعدة الاقتصادية، التي ترى أن معدل النمو الاقتصادي في سوريا يجب أن يكون مثلي معدل النمو السكاني الشكل البياني رقم (٧)، فإن وسطي معدل النمو الاقتصادي المفترض تحقيقه خلال الفترة الأولى هو (٦،٤٪) وقد تحقق منه (٢،٧٪) بينما يكون الوسطي المفترض تحقيقه خلال الفترة الثانية (٦،٦٪) ولم يتحقق منه شيء، أما خلال الفترة الثالثة فكان المعدل الوسطي (٦،٤٪)، وقد تحقق منه (٧،٧٪)، أما الفترتين الرابعة والخامسة، فالمعدل المفترض تحقيقه هو (٤،٨٪)، وقد تحقق منه (٤،١٪) فقط. أما الفترة السادسة فالمعدل المفترض تحقيقه (٥،٢٪)، وقد تحقق منه (٤،٨٪).

وهذا يعني أن النمو الاقتصادي قياساً بالنمو السكاني، جاء انحرافه سالباً عن المعدل المطلوب في كل المراحل والفترات باستثناء الفترة الثالثة. فقد بلغ الانحراف (-٣،٧٪) خلال الفترة الأولى، و (-٦،٨٪) خلال الفترة الثانية و (-٠٠،٧٪) خلال الفترة الرابعة والخامسة. في حين جاءت الفترة الثالثة الوحيدة بمعدل كان انحرافه موجباً بلغ (+١،٣٪). كما سجل النمو الاقتصادي المفترض تحقيقه خلال كامل الفترة (١٩٨٠ - ٢٠١٠) انحرافاً سالباً قدره (-١،٩٪)، على اعتبار أن وسطي النمو الاقتصادي بلغ حوالي (٣،٥٪)، والنمو السكاني بلغ حوالي (٢،٧٪). وفي حال افتراض أن وسطي معدل النمو الاقتصادي يجب أن يكون ثلاثة أمثال وسطي معدل النمو السكاني، فإن النمو يكون انحرافه سالباً على مستوى كامل الفترة وفتراتها الفرعية بـ(-٤،٦٪) ل كامل الفترة، وبـ(-١،١٪) للفترة الثانية، باعتبارها سجلت أدنى معدل نمو وبـ(-١،٩٪) للفترة الثالثة، والتي سجلت أعلى معدل نمو.

٢-٣-٢ : مستوى المعيشة:



سار إيقاع نصيب الفرد السوري من الناتج المحلي على إيقاع نمو الناتج المحلي معدلاً بنمو السكان، فكما هو واضح في الجدول (٨)، بلغ معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي حوالي (١٠١٪) خلال الفترة (١٩٨٠ - ٢٠١٠)، الذي زاد من (٥١٧٧٦) ليرة عام ١٩٨٠، إلى (٧٠٤٣٥) ليرة عام ٢٠١٠. وقد سجلت الفترة الثانية (١٩٨٥ - ١٩٩٠) أدنى معدل نمو بلغ (٥٠٥٪). بعد أن هبط نصيب الفرد فيها إلى (٤٢١٣٨) ليرة سورية. في حين سجلت الفترة الثالثة أعلى معدل نمو بلغ حوالي (٤٥٪).

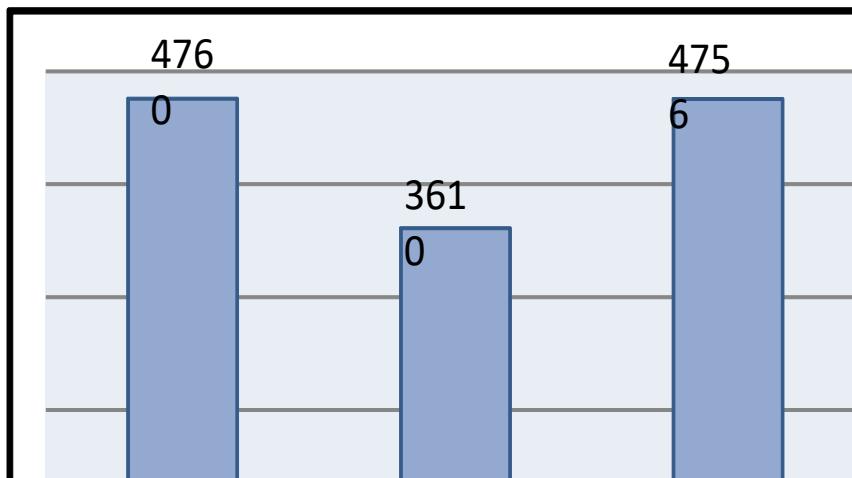
وإذا ما تم الاعتماد على بيانات الأمم المتحدة في تقاريرها للتنمية البشرية ، لتقدير نصيب الفرد من الناتج المحلي الشكل البياني (٨) يتضح أن نصيب الفرد السوري بلغ (١٦٧٣) دولار عام ١٩٨١ ارتفع (٤٧٥٦) دولار عام ١٩٩٠، ثم تراجع إلى (٣٦١٠) دولار عام ٢٠٠٤، ثم عاود ثانية ارتفاعه إلى (٤٧٦٠) دولار عام ٢٠١٠، وهذا يعني أن النمو الاقتصادي اذا كان قد استطاع أن يضاعف نفسه مرتين تقريباً بين عامي ١٩٨١ و ١٩٩٠. إلا أنه بقي ثابتاً تقريباً بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٠، أي أن معدل نموه كان صفر تقريباً خلال عشرين عاماً، وهذا دليل على تواضع أداء أظهوره الاقتصاد السوري الأمر الذي انعكس سلباً على حجم الإنتاج المحلي أو "مساحة الكعكة الوطنية" المفترض تقسيمها لغايات التنمية، ونتيجة لذلك أصبحت حصة الفرد في سوريا من الناتج المحلي أدنى من كثير من نظيراتها في الدول العربية النفطية وغير النفطية، وفي محيط سورية الجغرافي العربي وغير العربي ، بل وحتى أدنى من بعض دول العالم النامي في إفريقيا ناهيك طبعاً عن جميع الدول المتقدمة فبحسب أرقام ٢٠١٠ ، وكما هو وارد في الجدول (٩)، الذي يبين نصيب الفرد من الناتج المحلي في بعض الدول المختارة، يعد نصيب الفرد السوري من الناتج المحلي أقل من معظم نظائره في العالم العربي ولا يقل



عنه سوى جزر القمر، وموريتانيا، والسودان، وجيبوتي، واليمن، وفي إفريقيا يقل نصيب الفرد السوري عن نصيب نظيره في دول مثل ناميبيا (٦٣٢٣) دولار، وبتسوانا (١٣٢٠٤) دولار، والغابون (١٢٧٤٧) دولار، وفي محيط سوريا الجغرافي تقف سورية كأقل نصيب للفرد من الناتج المحلي، فلا يشكل نصيب الفرد السوري من الناتج المحلي سوى (٪٧٩،٩) من دخل الفرد الأردني و (٪٤٠،٤) من دخل المواطن الإيراني و (٪٣٥،٦) من دخل المواطن التركي، و (٪٨٠،٨) من دخل المواطن المصري، ونحو (٪١٧،١) نصيب الفرد في الكيان الصهيوني. ومن جهة أخرى يشكل نصيب الفرد الإماراتي صاحب أعلى نصيب في الوطن العربي والبالغ (٥٨٠٠٢ دولار) أي أن دخل المواطن السوري يشكل نحو (٪٨،٢) من نصيب الفرد الإماراتي، أما في الولايات المتحدة الأمريكية فيشكل نصيب الفرد فيها من الناتج المحلي نحو ١٠ أضعاف مقارنة بنظيره السوري أي أن متوسط دخل السوري في سنة كاملة يعادل متوسط نصيب الأمريكي خلال (٣٧ يوم) أو شهر تقريباً.



الشكل البياني رقم (٨) نصيب الفرد السوري من الناتج المحلي معدلاً بالدولارات الأمريكية بين عامي ١٩٨١ و ٢٠١٠



مصدر الأرقام:

- قاعدة بيانات البنك الدولي على الشبكة العالمية

- تصفح بتاريخ ٢٠١٣/٨/٣٠ على www.albankaldwli.net

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ١٩٩٣، ص ١٣٩ ،

و ٢٠٠٦، ص ٢٨٥، و ٢٠١٠، ص ١٤٩.

لاشك أنها صورة سيئة بما فيه الكفاية، تضع سوريا من حيث نصيب الفرد في ذيل القائمة، ومع ذلك فإنها تبدو صورة مخففة محسنة نسبياً لأنها "تجريدية متوسطية"، إذ أن الصورة الحقيقية "بتضاريسها الداخلية" أسوأ بالطبع، حيث يضاف إلى المستوى المتدني عامة سوء توزيع الناتج المحلي، حيث يبين مسح دخل ونفقات الأسرة للعام ٢٠٠٤ ، أن معامل جيني الذي يقيس التفاوت في توزيع الدخل قد أصبح يقدر بـ (٣٧) بعد أن كان (٣٤) عام ١٩٩٧ (٣٨). ويشكل ذلك دليلاً على سوء توزيع الدخل لأن قيمة هذا المعامل كلما اقتربت من (٤٠٪) صعوباً فإنه



يدل على سوء التوزيع والعكس صحيح، أي كلما ابتعدنا عن (٤٠٪) هبوطاً أخذ يدل على عدالة التوزيع، ولاشك أن ذلك يشكل أحد عوامل الطرد أو الضعف التي تتعكس سلباً على أواصر الترابط الاجتماعي في سوريا، وقد بلغت قيمة هذا المعامل كما هو واضح في الجدول (٩) نحو (٢٥،٨ ، ٢٥ ، ٤٠،٨ ، ٣٢،٧ ، ٣٩،٢)، في كل من النرويج، والسويد، والولايات المتحدة، وفرنسا، والكيان الصهيوني. كما بلغ نحو (٣٨،٣) في إيران. و (٣٧،٧) في الأردن، ونحو (٤١،٢) في تركيا، و (٤١،٥) في الغابون، و (٣٢،١) في مصر مقابل (٦١) في بتسوانا، و (٧٤،٣) في ناميبيا.

وبحسب فئات الإنفاق، بلغ إنفاق (٢٠٪) من السكان ويتركزون في الشرائح والطبقات الفقيرة نحو (٢٤،٧٪) من إجمالي الإنفاق في سوريا، بينما بلغ إنفاق (٢٠٪) الأكثر ثراء ويتركزون في الشرائح الغنية نحو (٤٥،٤٥٪). أما متوسط إنفاق العشرة بالمائة من السكان الأدنى إنفاقاً بلغ (٣٠،٢٪)، في حين بلغ إنفاق العشرة بالمائة من السكان الأعلى إنفاقاً (٢٩،٩٪) من إجمالي الإنفاق أي ما يعادل عشرة أضعاف العشر الأدنى (٤٠٪). وهذا يزيد مساحة الفقر وأعداد الفقراء في سوريا الذين لا يستطيعون تغطية الحد الأدنى من ضروريات الحياة اليومية، فعلى أساس المقياس الدولي دولاران في اليوم، تبلغ نسبة السكان دون خط الفقر في سوريا حوالي (٣٦،١٠٪) (٤١). أما على أساس نتائج آخر مسح لل الفقر في سوريا فقد تبين أن خط الفقر الأدنى عام بلغ حوالي (١٤٥٨) ليرة للدخل في الشهر للفرد الواحد، وخط الفقر الأعلى بلغ (٢٠٥٢) ليرة سورية لدخل ٢٠٠٤ الفرد شهرياً. وقد بلغ عدد المواطنين الذين يندرجون تحت خط الفقر الأدنى حوالي (٢٠٠٢) مليون فرد، أي ما يعادل عشر السكان تقريباً (٤،١١٪)، في حين ترتفع النسبة إلى نحو الثلث تقريباً (١٢،٣٠٪) من السكان على أساس خط الفقر الأعلى، حيث يصل العدد إلى نحو (٣،٥٪)



مليون فرد. ولاشك أن "الخريطة الداخلية للفقر" في سوريا تزيد "خريطته الخارجية" قتامة فحوالي (٦٢٪) من الفقراء هم سكان ريف أساساً، كما أن معدلات وعمر وحدة الفقر ريفاً وحضرراً ارتفعت في محافظات الإقليم الشمالي من سوريا (إدلب ، حلب) ومحافظات الإقليم الشمالي الشرقي السوري (الرقة، دير الزور، الحسكة). في حين تميزت محافظات الإقليم الجنوبي السوري (دمشق وريف دمشق والسويداء ودرعا والقنيطرة) بانخفاض مستويات الفقر. أما محافظات إقليمي الوسط السوري (حمص وحماه) وإقليم الساحل (اللاذقية وطرطوس) فكانت في منزلة بين المنزلتين أي تميزت بمستويات متوسطة من الفقر^(٤٢).



(٩) الجدول

نصيب الفرد من الناتج المحلي ومعامل جيني^٣ للدخل في بعض الدول المختارة

معامل جيني للـ ٢٠٠٠ - ٢٠١٠	نصيب الفرد من الناتج المـ عام ٢٠١٠ (معادل القوة بالدولار الأمريكي لعام ٠٨)	الدولة
٤٠,٨	٤٧٠٩٤	الولايات المتحدة
٢٥,٨	٥٨٨١٠	النرويج
...	٢٢٩١٧	آيسلندا
٢٥	٣٦٩٣٦	السويد
٣٢,٧	٣٤٣٤١	فرنسا
٣٩,٢	٢٧٨٣١	الكيان الصهيوني
...	٥٨٠٠٦	الإمارات
...	٢١٩٦٢	قبرص
...	٢٢٢١٨	غينيا الاستوائية
...	٢٤٧٢٦	السعودية
٦١	١٣٢٠٤	بوتسوانا
٤١,٢	١٣٣٥٩	تركيا
٣٨,٣	١١٧٦٤	إيران
٧٤,٣	٦٣٢٣	ناميبيا
٤١,٥	١٢٧٤٧	الغابون



٣٧٦٧	٥٩٥٦	الأردن
٥٣٧	٤٦٩٤	غواتيمala
٣٢١	٥٨٨٩	مصر
...	١٠٦٣١	المتوسط العالمي

مصدر الأرقام: تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠ ، ص ١٥٦ - ١٤٧ ، ١٥٩ - ١٥١

نتائج البحث

- تقع سوريا ضمن الدور الديموغرافي الثاني من أدوار النمو السكاني والذي يتميز بمعدلات نمو مرتفعة، وقد قطعت سوريا فيه شوطاً مهماً وأوشكت أن تلتح بباب الدور الثالث المعروف "بالدور الانتقالـي" أو "مرحلة النمو السكاني المتأخر". أو افتتاح النافذة الديموغرافية. والتي يمكن أن تمثل نقطة قوة في حال واكبت الزيادة السنوية في قوة العمل توليد فرص عمل. أو إلى نقطة ضعف في حال ضيق الطلب، وضعف توفير فرص العمل.
- ساعدت معدلات النمو السكاني المرتفعة في سوريا - وستساعد مستقبلاً في زيادة أعداد سكان الدولة ورفع قامتها السكانية. أي أنها تسير في سوريا على طريق السلامة والاتزان الجيوبيوليتيكي في الحجم السكاني. وهذا ما يجعلها تؤدي دوراً وطنياً ويتافق مع مبدأ السلامة القومية ويزيد من تفاعل الإنسان مع الأرض سلماً وحرباً.
- مع تزايد عدد السكان في سوريا بمعدلات نمو مرتفعة مقابل محدودية الموارد المائية والأرضية يجعل سوريا مهددة جدياً في أمنها المائي، وقد ترزع تحت ضغوط مائية وأزمات حقيقة على مستوى الأمن المائي الوطني ومن ثم الأمن الغذائي الذي يشكل أحد مركبات الأمن القومي.
- يشير تحليل العلاقة بين النمو السكاني والأداء الاقتصادي إلى نقطة ضعف تتمثل في عدم قدرة النمو الاقتصادي على مواكبة معدلات النمو



السكاني المرتفعة. مما قلل من حجم ومساحة الاقتصاد الوطني في تحقيق غايات التنمية. الأمر الذي انعكس سلباً على مستوى المعيشة، ومستويات الفقر، وتوزيع الدخل في سوريا. مما قد يساهم في توليد استقطابات اجتماعية بين فئات وشرائح المجتمع السوري، وقد تولد أيضاً استقطابات إقليمية بين أقاليمه ومناطقه تزيد معها الهوة بين المركز والأطراف.

مقترنات البحث

١- حل مشكلة المياه في سوريا خياران أو حلان، الأول يتجه نحو الداخل والثاني نحو الخارج. فأما الحل الخارجي فيكون بالمساهمة في وضع سياسات واستراتيجيات للتعاون الإقليمي مع المحيط الجغرافي في ظل مبدأ الأخوة وحسن الجوار، وذلك لتحقيق التوازن المستقبلي في الاحتياجات المائية، ولكن هذا الحل قد يشوبه صعوبات إقليمية، لأن الماء سيكون في المستقبل أساس كل شيء حي أكثر من أي وقت مضى، ناهيك عن احتمال جر سوريا إلى اتفاقيات أو سياسات مائية يكون العدو الصهيوني طرفاً فيها، وليس بعيد أن يحاول العدو الصهيوني والقوى الداعمة له استغلال نقص المياه في سوريا لخلق مجالات وقنوات اتصال هدفها النهائي تطبيع العلاقات مع سوريا.

أما الحل الداخلي فيكون عن طريق ترشيد استخدامات المياه سواء في الري أو الصناعة أو الشرب ورفع كفاءة استخدامها وتقليل الفاقد منها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الموارد المائية غير التقليدية من تحلية مياه البحر إلى رواجع الصرف الصحي، لا تزال مجالات بكر غير مطروقة والتوسيع في استخدامها قد يكون مفتاح المستقبل.

٢- توسيع الاستثمار في قطاعات التنمية البشرية - لاسيما في المناطق الريفية - استعداداً للحقبة ما بعد النفطية ويمكن في هذا الصدد طرح ما يلي:

أ- ضرورة حل مشكلة الأمية وأشباهها في سوريا سواءً للسكان بشكل عام أو في العمالة بشكل خاص، فكما هو معروف هناك متلازمة اقتصادية -



اجتماعية بين الأمية والفقر، ومتلازمة اقتصادية - اجتماعية - سياسية بين الفقر والضعف فإذا قيل بأن "الأمية لا تصبب إلا الفقراء" فيمكن القول إن الضعف لا ينتشر إلا مع الجهل ومن محاربة الفقر تبدأ الخطوة الأولى لمحاربة الأمية في سوريا والتي بحلها يمكن المفتاح لحل الكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ب- ضرورة رسم سياسات تعليمية شاملة تعكس استراتيجيات تهدف إلى إحداث تغييرات هيكلية في التركيب التعليمي للسكان سواء التعليم الجامعي أو ما قبل الجامعي. تأخذ بالاعتبار أن قوة السكان طبقاً لمقارنة الجغرافية السياسية لا تقاس بالأكثر (بالكم) إنما بالأكمل (الكيف). ليست "بالكثير إنما بالكامل"، وبناءً على ذلك يجب أن ينال العلم التطبيقي والتقنيات الراقية - والتي تعتبر الروافد الحقيقة لقوة المعرفة - غالبية المساحة في برامج الدولة العلمية مقابل جزء بسيط للفروع الأدبية والثقافية.

٣- إيلاء الزراعة الأولوية في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك لسببين:

أ- بغية تحقيق نسب أفضل في الإكتفاء الذاتي من المحاصيل الغذائية الاستراتيجية كالحبوب عامة، والقمح خاصة.

ب- يساهم في تحسين مستوى معيشة العمالية الزراعية لاسيما وأن غالبية الفقراء يعملون في القطاع الزراعي. ومما لا ريب فيه أن نجاح خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية مرهون بترجمتها إلى آليات تكفل توسيع وتنويع مصادر الدخل الزراعي وضمان درجة استقراره وتوسيع رقعة النشاط غير الزراعي في المناطق الريفية.



Analyzing Strength in Geopolitics: population Growth in Syria: A case study

By: Ahmed M. Hedaan

*Lecturer, Geography Dept., College of Arts, Tishreen univ.,
Lathiyah, Syria*

Abstract

Population growth is considered one of the topics which deals with geopolitics and represents the Summary of the impact of various factors upon population. This has its own Consequences which leave their effects not only in the Structure of the State and its internal form, but in its foreign policy in sometimes. Therefore handling Such topics is an important Case in the prospective of the Syrian national security in social, economic and political aspects.

The problem of the paper says that the present picture of population growth in Syria with its probable geopolitics is still unclear. Therefore, this paper tries to explore the dimensions of geopolitics with regard population growth rates in Syria and the basic hypothesis which says that the high rates of population growth in Syria in the light of its limited natural resources and its weak economy had burdened Syria in which Syria fights to reinforce its power. It is worth mentioning that depending on the approach of analyzing power and functional approach being basic approaches had formed the statistical data and the issued reports of local and global sides the main crude material of this paper.

The paper ends with so many consequences which explain the basic features of power and weakness in the phenomenon of population growth in Syria. Also this paper presented many



suggestions which might form strategic dimensions in which decision maker might rely upon.

هامش البحث

- (١) أحمد محمد حيدان، الأهمية الجيوسياسية لسكان سوريا " دراسة في الجغرافية السياسية" ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى جامعة تشرين، اللاذقية، ٢٠١٢ ، ص ٢٠١٢

(٢) بناء على تحليل الواقع الديموغرافي في سوريا لفترة زمنية طويلة قام المكتب المركزي للإحصاء ، بوضع دراسة تتضمن التنبؤات السكانية حتى عام ٢٠٢٥ ، وتم وضع ثلاثة افتراضات (سيناريوهات) ، تتعلق بمكونات النمو السكاني وهي الافتراض أو الفرض المرتفع ، والفرض المتوسط ، والفرض المنخفض . يقوم الفرض المرتفع على أساس عدم وجود أي تدخلات من قبل أي جهة كانت في عوامل التغير السكاني فيما عدا التطور الحجمي للوضع الديموغرافي . أما الفرض المتوسط فيقوم على أساس وجود بعض الإجراءات والتدخلات التي تؤثر في عوامل التغير الديموغرافي بشكل غير مباشر من خلال المحددات الاقتصادية والاجتماعية ودون وجود سياسة سكانية قوية تهدف إلى إحداث انخفاض كبير في مستويات الانجاب من خلال التأثير المباشر في المحددات الوسطية وبالأخص استخدام تنظيم الأسرة . أما الفرض الثالث المنخفض فيفترض وجود سياسة سكانية فاعلة تتعامل مباشرة مع المحددات الوسيطة للخصوصية وبالأخص التوسع في استخدام تنظيم الأسرة . للاستزادة انظر (المكتب المركزي للإحصاء ، دراسة الإسقاطات السكانية ٢٠٠٥ - ٢٠٢٥ ، دمشق ، د. ت ، ص ١٣ - ١٤) .

- (٣) المكتب المركزي للإحصاء ، دراسة الإسقاطات السكانية ، مصدر سابق ، ص ١٦ .
- (٤) تم احتساب معدل النمو السكاني بين عامي ٢٠٠٤ - ٢٠١٠ بالاعتماد على المعادلة التالية :

$$r=((p_2-p_1)/t)/((p_1+p_2)/2) \times 1000$$



حيث: $r = \text{معدل النمو السكاني}$

$p_1 = \text{عدد السكان في التعداد الأول، أو في سنة الأساس}$

$p_2 = \text{عدد السكان في التعداد الثاني}$

$t = \text{عدد السنوات بين هذين التعدادين}$

(٥) الهيئة السورية لشؤون الأسرة، حالة سكان سوريا، التقرير الوطني الأول، ٢٠٠٨، ص ٥٩.

(٦) المكتب المركزي للإحصاء في سوريا، المجموعة الإحصائية لعام ١٩٩٠، جدول ٢/٦، ص ٥٦.

(٧) عبدالمجيد فراج، الأسس الإحصائية للدراسات السكانية، القاهرة، ١٩٧٥، ص ٨٧.

(٨) فاضل الانصاري ، جغرافية السكان، منشورات جامعة دمشق، ط٢، ١٩٩٩ - ٢٠٠٠، ص ١٢٤.

(٩) محمد جمال باروت، العقد الأخير في سوريا: جدلية الجمود والإصلاح (٥)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١١، ص ٥.

(١٠) جمال حمدان، الجمهورية العربية الليبية دراسة في الجغرافية السياسية، عالم الكتب، ١٩٧٣، ص ١٠٥.

(١١) صفح حير، سوريا دراسة في الجغرافية السياسية، وزارة الثقافة، دمشق، ط١، ٢٠٠٣، ص ١١٨ - ١٢٠.

(١٢) بلغ عدد سكان اليهود في فلسطين المحتلة حوالي (٣,٩٥٦) مليون نسمة عام ١٩٨١، و (٦,٦٠١) مليون نسمة عام ٢٠٠٤ (state of world population 2004). و (٧.٣) مليون نسمة عام ٢٠١٠ (p.p 107, population 2010).

(١٣) أحمد محمد حيدان، مرجع سابق، ص ٦٧.



- (١٤) منذر خدام، الأمن المائي العربي الواقع والتحديات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١ ٢٠٠١، ص ٢٦٧.
- (١٥) المرجع السابق، ص ٢١.
- (١٦) أحمد محمد حيدان، مرجع سابق، ص ١٣٤.
- (١٧) الهيئة السورية لشؤون الأسرة ، مرجع سابق، ص ١٦٢.
- (١٨) جورج صومي، الوضع المائي الراهن والمستقبل في الجمهورية العربية السورية، تقرير فني مقدم إلى مجلس الشعب، وزارة الزراعة، دمشق، ١٩٩٧، ص ٢٨.
- (١٩) الهيئة السورية لشؤون الأسرة ، مرجع سابق، ص ١٦١-١٦٢.
- (٢٠) المرجع السابق ، ص ١٦٣.
- (٢١) منذر خدام، مرجع سابق، ص ٢٤٢.
- (٢٢) أحمد محمد حيدان، مرجع سابق، ص ١٣٧ - ١٤٠.
- (٢٣) سامر مخيم و خالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية. الحقائق والبدائل الممكنة، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٠٩، ١٩٩٦، الكويت، ص ١٨٠.
- (٢٤) منذر خدام، مرجع سابق، ص ٢٢٥.
- (٢٥) محمد حسنين هيكيل، حرب الخليج أوهام القوة والنصر، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ط٢، ١٩٩٢، ص ٧٢.
- (٢٦) منذر خدام، مرجع سابق، ص ٢٢٠.
- (٢٧) محمد أزهـر السـماـك ، جـغرـافـيـةـ الـوطـنـ العـربـيـ بـمـنـظـورـ مـعاـصـرـ، دـارـ الـأـمـلـ، إـربـدـ، ٢٠٠٠ ، ص ١٣٦ - ١٣٧.
- (٢٨) هـيـئـةـ تـخطـيطـ الدـولـةـ بـالـتـعاـونـ مـعـ بـرـنـامـجـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدةـ إـلـنـمـائـيـ، المـشـرـوـعـ الـاستـشـرـافـيـ الـوطـنـيـ الـأـوـلـ سـوـرـيـةـ ٢٠٢٥ـ، دـ.ـ تـ، ص ١١٩ـ.
- (٢٩) هـيـئـةـ تـخطـيطـ الدـولـةـ ...ـ، المـرجـعـ السـابـقـ ، ص ١٢٤ـ.



- (٣٠) المرجع السابق ، ص ١٢٤ .
- (٣١) محمد جمال باروت، مرجع سابق، ص ٣٨ .
- (٣٢) المرجع نفسه، ص ٤ .
- (٣٣) هيئة تخطيط الدولة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مرجع سابق، ف ٥ ، ص ٢ ، بتصرف.
- (٣٤) أحمد محمد حيدان، مرجع سابق، ١٤٨ - ١٥٢ .
- (٣٥) هيئة تخطيط الدولة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مرجع سابق، ف ٣ ، ص ١ - ٢ .
- (٣٦) تم احتساب معدل النمو على أساس المعادلة التالية: $r = \frac{p_1(t)/t}{(p_1 + p_2)/2} \times 100$
- (٣٧) هيئة تخطيط الدولة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مرجع سابق، ف ٤ ، ص ٢ .
- (٣٨) هيئة تخطيط الدولة، تحليل الاقتصاد الكلي السوري، مسودة لمناقشة، ١٥ ، ص ٢٠٠٥ .
- (٣٩) عصام الزعيم، اقتصاد السوق الاجتماعي خيار سوريا الاستراتيجي: الأبعاد التاريخية والاقتصادية والسياسية: اقتصاد السوق الاجتماعي ودلاته الاستراتيجية، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، دمشق، ٢٠٠٥ ، ص ٦٤ .
- (٤٠) محمد جمال باروت، مرجع سابق، ص ٣ .
- (٤١) هيئة تخطيط الدولة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مرجع سابق، ف ٥ - ٦ ، بتصرف.
- (٤٢) محمد جمال باروت، مرجع سابق ، ص ١ .
- (٤٣) معامل جيني للدخل: هو قياس الفارق في توزيع الدخل (أو الاستهلاك) بين الأفراد والأسر المعيشية في بلد معين نسبة إلى التوزيع المتساوي التام. يدل



منحنى لورنر على النسبة المئوية التراكمية لمجموع الدخل مقابل العدد المتراكم للمستفيدين منه ابتداءً بالفرد أو الأسرة الأشد فقرًا. ويقيس دليل جيني المساحة بين منحنى لورنر والخط المفترض للمساواة المطلقة. ويحسب هذا الفارق بالنسبة المئوية لمساحة التي هي دون الخط. والنقطة صفر تشير إلى المساواة المطلقة. والنقطة ١٠٠ تشير إلى انعدام المساواة. للاستزادة انظر تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠، ص ٢٢٨.